السعودية

بين

الاستبداد والديمقراطية

تأليف

محمد عبد المجيد

مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع

١٩٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الإمام علي (ع) :

"أعقل الملوك من ساس نفسه للرعية بما يسقط عنها حجتها، وساس الرعية بما تثبت به حجته عليها".

المقدمة

لاشك أن ثمة دروساً عديدة، من جراء التحولات، والتطورات الدراماتيكية، التي حدثت في أغلب مناطق العالم خلال السنوات الأخيرة.

ومن الدروس الهامة والبارزة، في هذا الإطار هو موت أيديولوجية الديكتاتورية والإستبداد، بحيث أصبحت الأنظمة، ذات الحكم الفردي والمطلق نشازاً في عالم اليوم.

وينبغي التأكيد في هذا المجال، أن نقد الاستبداد، ومحاربة الديكتاتورية ليس شيئاً جديداً على البشرية، إذ ومنذ الخليقة الأولى، استمرت قوى الخير في العمل على إنها حالة الإستفراد بالأمور، والرذيلة السياسية (الاستبداد) ، وجرثومة الحكم (الديكتاتورية).

ولكن الشيء الجديد، في هذه الحقبة، أنه أصبح مطلب الحرية والديمقراطية، الدين الجديد، إذ بدأت جميع الشعوب في العالم تطالب بهذا الدين، وأصبح هذا المطلب هو القاسم المشترك لدى كل قوى الخير وأصحاب الضمائر الحيّة في العالم. وأمست الديمقراطية من أعلى القيم في هذا الزمن التي ينشدها المرء. فقد إنهارت أضاليل الإستبداد، في الكثير من قارات العالم وبقاعه. ففي عقد الثمانينات إنتقل من الحكم الديكتاتوري إلى الحكم الديمقراطي اثنا عشر بلداً في أمريكا اللاتينية. وخرج الجمهور لينتقم من الهوان والذل الذي وضعه فيه، أرباب الاستبداد وأقطابه.

لذلك فإن الركب البشري والإنساني، يرتفع باستمرار نحو الحلم الانساني الدائم، والأمل الإجتماعي المتقد (الحرية). وأن الحكم الفردي المطلق لا يعبر عن تعاظم قوة وهيبة الدولة وإجراءاتها المختلفة، بل هو يعكس ضعف الدولة المتعاظم، وزوال دورها وفعاليتها الاجتماعية، وبالتالي تفقد دورها كمؤسسة فاعلة في الوسط الاجتماعي والسياسي.

والحديث عن الديمقراطية في المملكة العربية السعودية له مستويان:

المستوى الشعبي: حيث يعيش المواطن، كل مواطن، هذه القضية ويطمح أن ينعم في ظل نظام سياسي يعتمد، على القانون، والديمقراطية، في علاقته مع شعبه ورعيته، ويضغط في إتجاه أن تحتل الديمقراطية مفهوماً وممارسة، الموقع الرفيع والرتبة البارزة في سلم الأولويات إذ أن المواطن ليس رقماً في سجل رسمي، أو قرداً في قطيع يسوقه الحاكم، إنه عنصر انساني إيجابي له حقوق يتيح له القانون الديني والمدني، إنتزاعها بالقوة من أية سلطة،

تحاول المساس بهذه الحقوق المقدسة، وله واجبات يقوم بها بدون غطرسة أو تكبر أو منَّة، وله قبل هذه وتلك كرامته الإنسانية المصونة ربانياً : (ولقد كرمنا بني آدم) التي لا تجرؤ الدولة وأجهزتها المختلفة، على دوسها وتمريغها بالوحل تلذذاً بممارسة السلطة وقمع الشعب. والمستوى السلطوي الرسمي، حيث تصبح الديمقراطية من المحرمات والممنوعات الأساسية في القاموس السياسي لدى السلطة. حتّى أن منظمة مادة (١٩) لحقوق الإنسان، حينما أرادت أن تنشر تقريرها السنوي عن السعودية، لم تجد عنواناً مناسباً لتقريرها إلا (مملكة الصمت). حقاً إنها مملكة الصمت والممنوع، إذ يقمع ويضطهد كل مواطن يُحدث نفسه، أو يطالب بالديمقراطية، والمشاركة في صنع القرارات السياسية.

وأن سد قنوات العمل السياسي الطبيعية أو المشروعة، لا يمكن أن يزيل قاعدة نمو القوى المعارضة، بل يقويها ويجعلها ذات مقومات صلبة تؤهلها للاستمرار والإستقامة مع قسوة العنف الموجه ضدها.

وبالتالي فإن الحديث عن الديمقراطية في السعودية، حديث ضروري وصعب في آن واحد.

ضروري : باعتبار أنه إذا لم تتوافر الظروف والمقومات المتنوعة، لا أمل في الديمقراطية ولا مرتجى في تحقيقها . ولا شك أن معرفة الواقع، وآفاق الديمقراطية وحاجتنا إليها، تشكل الأرضية المناسبة لبروز كل الظروف الصالحة والمقومات المطلوبة، لبذرة الديمقراطية في مجتمعنا.

وصعب : لأن النظام السعودي يرتكز في حكمه وسلطته على القمع والبطش، وآحادية مصدر التوجيه والمعلومات، وبهذا فقدت السلطة السياسية كل صلة حقيقة بحياة المواطنين.

لذلك فإن النظام، يقف موقف المحارب لكل جهد يسعى في إتجاه اختراق هذا الإقنوم السعودي. (وهذه الدراسة عزيز القارئ) جهد في هذا السبيل . لذلك ينبغي أن نتمسك بالديمقراطية، ونعبأ جميع الطاقات في سبيل تحقيقها في ربوع وطننا الغالي. لأن النظام السعودي يواجه الفكرة بالسيف، والرأي بالسجن والتعذيب، والعقل بالقمع والاتهام بالعمالة والخيانة.

ونحن نحاول في هذه الدراسة، أن نفتح كوى صغيرة عن غياب الديمقراطية، والحريات بجميع مفرداتها وأبعادها في بلادنا المسمى (السعودية).

الفصل الأول

لماذا الديمقراطية؟

إن كارثة الخليج الثانية، وما رافقها من أحداث وتطورات كشفت عن عمق الأزمة، التي تعانيها الكثير من الأنظمة الإستبدادية،التي تعتمد على القهر والقمع المنظم كسبيل وحيد في تعاملها مع الشعب. وأن لغة البطش والسيف، وهي اللغة الوحيدة التي تتعامل بها السلطة مع الشعب.

إن هذه الأزمة (الكارثة)، وآثارها العميقة على مختلف الصعد والمستويات، تؤكد من جديد وجوب التفكير الجدي والحيوي في ضرورة إرساء قواعد دستورية، وقانونية تتحكم في تصرفات النظام السياسي في علاقاته الداخلية والخارجية.

وأن غياب الحريات، يعني على المستوى الواقعي والفعلي، إعادة مكبلات القرون الوسطى في كل المجالات والحقول . إذ تستعيد السلطة الإستبدادية جميع قواميس ومفردات الصراع في جانبه الهامشي، والمهترئ، وفي أحسن الفروض الذي أكل عليه الدهر وشرب.

إذ يشغلون المجتمع في قضايا تافهة، بعيدة عن واقعهم وهمومهم السياسية والاجتماعية. كما أن غياب الديمقراطية، يعني بوار كل الخطط التنموية التي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني، وبناء اقتصاد ذاتي ــ محلي ــ يعتمد على قواه الذاتية البشرية والاقتصادية لأن هناك علاقة جدلية، تحكم عالم الاقتصاد والتنمية، بعالم الحريات والديمقراطية. إذ أن التربة الخصبة لنجاح أي مشروع تنموي، أساسه الديمقراطية، وإفساح المجال لكل القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمشاركة في البناء الاقتصادي.

إذ أن المفهوم الحقيقي للتنمية، هو الذي يتطابق مع مفهوم النمو الذي يدفع نفسه بنفسه، ويعتمد على قواه الاجتماعية والاقتصادية، في عملية التقدم، عن طريق إحداث تعبئة دائمة ومستمرة للموارد والإمكانات الذاتية، ونمواً متواصلاً في القدرات الإنتاجية، وتحسيناً متواصلاً في التوزيع . وأن القدرات الإنتاجية، وتحسيناً متواصلاً في التوزيع . وأن الموارد والثروات تتطور بتدرج من خلال الجهود التنموية التي تنظمها السياسات الاقتصادية السليمة، وأي جمود أو عدم تطور في هذه الموارد يعني فيما يعني ان هناك خللاً ما في السياسة الإقتصادية للدولة، أو في المسار التنموي المتبع. إذ أن السياسة عامل مهم، فهي بإمكانها أن تضاعف الموارد والإمكانيات، حينما تكون سياسة صالحة مستقيمة تفسح المجال لكل القوى والقدرات دون تمييز، كما أنها بإمكانها أن تحوّل الموارد والثروات إلى عامل نقمة وتبعية للدولة عن طريق التحكم الأهوج والإستبدادي بمقدرات الدولة وإمكاناتها.

فمن الشروط الضرورية، لأي تنمية حقيقية ومستقلة، هو تغيّر هيكل السلطة بحيث يستوعب جميع القوى والقدرات الموجودة في البلد، وهذا ما يعبر عنه في الأدب السياسي المعاصر بـــ (الديمقراطية).

إذ هي المناخ الطبيعي، والفضاء المناسب، لإطلاق جميع الجهود والكفاءات ، للعمل معاً من أجل تحقيق تنمية إقتصادية مستقلة، لذلك "لا يمكن أن تجري تنمية حقيقية ومطردة ومستقلة (ليست تابعة للغرب) ، إلا في إطار ديمقراطي. الاعتماد على الذات، يعني أول ما يعني الاعتماد على الناس، وكيف تعتمد على من تستعبد؟ إنك تعتمد على أحرار، يؤمنون بما يفعلون، ويدركون أن ما يفعلون إنما هو لمصلحتهم، ولمصلحة أولادهم من الأجيال المقبلة. فالاعتماد على النفس، يقتضي مباشرة المشاركة، مشاركة المواطن في صنع القرار. وهذا هو الطريق الوحيد والصحيح للتنمية الإقتصادية والاجتماعية والحضارية بمعناها الشامل"[١].ولهذا قيل أن التنمية عملية حضارية، ترتكز على قدرات ذاتية راسخة ومتطورة تتمثل في قدرة إقتصادية دافعة ومتعاظمة، وقدرة إجتماعية متفاعلة، ومشاركة وقدرة سياسية واعية وموجهة، وقدرة إدارية ذات كفاءة ومنضدة، وإنحسار أي نوع من هذه القدرات يشل التنمية وقد يعرقلها. إن التنمية عملية حضارية معقدة، متصلة الجوانب تنصهر فيها تطلعات الإنسان، وتتبلور إرادته وتنطلق جهوده، وتستثمر طاقاته، من أجل تحقيق الحياة الكريمة الفاضلة للإنسان في الحاضر والمستقبل[٢].

[١] – الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي (ص ١١٨) مركز دراسات الوحدة العربية.

[٢] – البيرقراطية النفطية ومعضلة التنمية (ص ٢٣ _ ٣٤) أسامة عبد الرحمن.

وتحوّل أيضاً بفعل غياب الديمقراطية (النفط)، من نعمة وعامل قوة لتأكيد وتثبيت نموذج تنموي يتناسب، والخصوصيات المحلية (الاجتماعية والثقافية والاقتصادية) ، إلى عامل لكبت القوى، وقهر الشعوب، وتكميم أفواه الأحرار والمناضلين لأن الإنتاج النفطي الذي يلبي إحتياجات السوق العالمي، يتطلب باستمرار الخضوع والرضوخ لمتطلبات تحصيل وتوفير التكنولوجيا المتطورة، وهي التي تباع بأضعاف سعرها الطبيعي، مما يؤدي في نهاية الحال إلى أننا نهب ثروتنا الأجنبي، بل نهبه إياها ونعطيه مبالغ مالية ضخمة على قبوله هذا. كما أن الاقتصاد الذي يبني ويرتكز على العائدات مهما تعاظمت واستمرت، فإن البنية الاقتصادية التحتية ستكون ضعيفة وهزيلة، لارتباطها بعوامل خارجية، أهمها السوق والدول المستهلكة للحاجة الإنتاجية التي تعتمد عليها الدولة. ويمكن القول استطراداً : أن الضرورة تقتضي الإنتقال من الاقتصاد المعتمد والمبني على العائدات، إلى اقتصاد إنتاجي متعدد ينمي الزراعة، ويطور الصناعة ويرتكز إلى قدرة تكنولوجية تقنية تنسجم مع البيئة المحلية ومتطلباتها.

وكل هذا لا يتأتى ، إلا من خلال نظام سياسي وإجتماعي وثقافي وتربوي وإنساني، يرتكز على ترسيخ قيم ومبادئ وممارسات الديمقراطية والحرية، بالمعنى السياسي (المشاركة السياسية ـ حرية الصحافة والأحزاب وما أشبه) وبالمعنى الاقتصادي (العدالة الإجتماعية ووضع حد للإسراف والترف والبذخ الذي يمارسه أمراء العائلة بثروات الوطن والمواطنين).

وبالمعنى الثقافي (شرعية التعدد والتنوع في المجتمع، وإحترام حقوق الإنسان).

ولا بد من التذكير في هذا المجال، أن الغرب لم يستطع أن يتقدم ويحقق منجزاته العلمية والتقنية، إلا حينما إستعاد حريته وأصبحت جميع القوى الموجودة في المجتمع مجسدة على صعيد القرار والسلطة.

بالطبع هذا لا يعني، إننا ننادي ونطالب أن يسير شعبنا، كما سارت الشعوب الغربية، فإن لكل شعب خصوصياته وعوامل جذبه وإستقطابه المختلفة. إذ أن الإصلاح الذي قام به (لوثر) في القرن السادس عشر، قد أكّد على الإعتراف بحقوق العقل ودوره في صياغة النظم والهياكل الإدارية والدستورية، وزعزع بذلك سلطة وهيمنة الكنيسة على المجتمع الغربي في كل أبعاده ومجالاته.

وجاءت بعد ذلك حركة النهضة في أوروبا، لتؤكد حقائق العقل، وتزيد من مكتسبات العقل وتوجد حداً فاصلاً بين الفلسفة الإستقرائية والحسية التي تفكر وتنظر، إنطلاقاً من الواقع وهمومه، والعلوم الحسية والتجريبية، وبين التيولوجيا التي كانت تمارسه السلطة الكنسية في أوروبا في تلك الحقبة من الزمن.

فالفضاء الذي تحرك فيه الغرب نحو التقدم والثورات الصناعية والتكنولوجية، كان فضاء الحرية والديمقراطية ولو لا هذا الفضاء لما تمكنت القوى العقلانية في الغرب من تحقيقه ما حققته في بلادنا.

وأن دراسة متأنية ومعمقة ، للواقع السياسي والإجتماعي والإقتصادي لبلادنا، يكشف أن جذر الأزمات والمشاكل التي يعانيها شعبنا في هذه المجالات والحقول هو عبر التسلسل المنطقي، غياب الحريات وإنعدام الديمقراطية في كل مستوياتها وأبعادها.

لأن النظام السعودي ينتمي سياسياً وعقلياً ونمطاً إلى القرون الوسطى في استبداده وهيمنته المطلقة على كل شيء، إنه الكنيسة الجديدة الذي تحارب العلم وتقتل العلماء وتقمع المبدعين وتدشن محاكم التفتيش، وتنهي كل تطور وتقدم لا يناسب الإستبداد السياسي السعودي. لذلك فإن الكثير من نكبات الداخل وهزائم الخارج على المستوى السياسي والاقتصادي هي في المحصلة النهائية نتيجة كفر النظام السعودي بالإنسان وكرامته، وسحقه لحرية المواطن

وإنسانيته، وأصبح المواطن يعامل معاملة الحيوان الذي يُوفر له الطعام والشراب أو القاصر الذي تفـرض علـى شخصيته الوصاية والقيمومة.

وأن الحلول البوليسية والعنفية التي تمارسها السلطة إتجاه الكثير،من فئات الشعب وقواه لا تؤدي إلى إنهاء المشكلة، بل تؤدي إلى استفحالها وإتخاذها منحاً خطيراً، قد يهدد الوحدة الوطنية بأسرها.

فالشيعة في السعودية مثلاً، يعانون من اضطهاد وتمييز طائفي مقيت، واعتقـال وتعـذيب رجـالاتهم وعلمـاؤهم وشبابهم. يأتي كل هذا في إطار نظرة النظام السعودي إلى مشاكله الداخلية على أنها عوامل تهديد مباشـر للحكـم والسلطة، ولذلك فهي تتعامل مع القضية بالمنظار الأمني وبعقلية المباحث وأجهزة الأمن والقمع. والنتيجـة لـيس إنهاء المشكلة، بل تستفحل وتأخذ أبعاداً أخرى. قد تشكل خطراً مستقبلياً على السلطة.

إن مشكلة القوى السياسية والاجتماعية في السعودية، ليست مشكلة أمنية حتّى تعالج في غـرف التعـذيب والقمـع والإهانة والتنكيل، وإنما هي مشكلة سياسية، إذ تسعى هذه القوى إلى رفع حالة الضيم والحيف والجـور والتمييـز الطائفي، وهذه المشاكل لا تعالج إلا بالحوار وإشاعة الديمقراطية والتسامح بين أبناء الوطن، والمساواة بمعنـى ان يكون لكل مواطن بغض النظر عن مركزه العائلي أو مذهبه أو منطقته، يتساوى أمام القانون مع الآخـرين، كمـا تعني ضرورة توفير المناخ الاجتماعي المناسب التي تمكن أبناء الوطن جميعاً من ممارسـة الحريـة والمـشاركة السياسية، أضف إلى هذا أن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه النظام السياسي لا يمكن أن تحل بالمزيد مـن الكبت والقمع والاستبداد، إنما الطريقة المثلى لمواجهة تحديات الداخل والخارج، بالمزيد من المكاشفة بين الحـاكم والمحكوم، وتأسيس مؤسسات للحرية والديمقراطية في المجتمع وصولاً إلى تأسيس المجتمع المدني.

ولا شك أن غياب الحريات سيوّلد بشكل طبيعي، عوامل الكبت والقهر وأداته، وتكون هذه (العوامل والأدوات)، هي الحاكمة والمسيطرة على كل شؤون المجتمع. ويؤدي هذا بطبيعة الحال إلى نمط من التفكير لدى النخبة الـسياسية الحاكمة، قائم على عملية الاقصاء والنفي والاستعلاء على كل القوى المغايرة لها في التفكير أو المنهج الـسياسي. ولهذا فإن الدولة السعودية بعيدة كل البعد عن الناس وهمومهم وآمالهم، فهي مجرد شرطي يبتـز النـاس ويـسرق ثرواتهم وممتلكاتهم . فالحاكم / الملك في الدولة السعودية لا تُعرف حدود سلطانه، فهو يتصرف في رقاب وأمـوال الناس كيف يشاء ومتى يشاء، يعامل مواطنيه كمصدر للسلب والقمع والنهب. بحيث أصبح غالبية المواطنين سجناء أو رهائن في وطنهم.

وشرعيتهم الوحيدة التي يعتمدون عليها في الحكم، هي انهم القابضون على زمام الأمور، والجالسون على العرش، وبهذا إنهار مفهوم المواطنة والانتماء إلى الدولة في نفوس المواطنين. إذ أن من أسوأ آثار الدولة الديكتاتورية، أنها تؤدي إلى إنكماش إنتماءالمواطن والبحث عن الانتماء إلى دائرة ضيقة يحافظ فيها علـى ذاتـه ووجـوده المـادي والمعنوي. وهذا بالطبع يهدد بشكل جدي مسألة السلام الاجتماعي، وبالخصوص في مجتمعنا الذي يحوي الكثير من عوامل التعدد والتنوع المذهبي.

إن مجتمعاً يعيش حالة التعدد كمجتمعنا، لا يمكن أن يحكم بنظام ديكتاتوري، يحتكر القرار وينهب ثروات الـشعب، لأن هذا يؤدي إلى إنفجار الوضع ويهدد عملية الوحدة الوطنية. وتجارب الدول العربية والاسلامية ليست ببعيدة عنا في هذا المجال. ولهذا يتعاظم في هكذا وضع الاعتماد على الاجهزة الأمنية والمخابرات لتحقيق الاستقرار والـسلام الاجتماعي. وبهذا تتحول الدولة في نظر المواطن إلى جيش، وأجهزة أمنية، وأجهزة دعائية، لتمجيد الملـك وبيـع

انجازاته المزعومة للمواطن. ان الحل الوحيد للحفاظ على الوحدة الوطنية، والسلام الاجتماعي هو البدء في عملية الاصلاح السياسي، وإشاعة الديمقراطية ، والمحافظة على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، لأن عائدات النفط التي هي لحمة الكيان السعودي على حد تعبير (نداف سافران) ما عادت واقياً حقيقاً امام طموحات الشعب وتطلعاته السياسية. إذ يقول نداف سافران "لقد كانت عائدات النفط لحمة الكيان السعودي، فقد حفظت الفوائض المالية الهائلة من توترات التنمية ووفرت درعاً واقياً لمواجهة الأخطاء ونقص الفاعلية، وأعطت النظام ــ بشكل خاص ــ القدرة المالية على تلبية المطالب والتوقعات المادية لكل شرائح المجتمع ، بما فيها الطبقة الوسطى الجديدة، ومن ثم لتخفيف حد المزاحمة على الكوادر التي كانت في معظم الأحيان تقود إلى سقوط الأنظمة في دول أخرى في طور التحديث. إن الوضع الخاص للسعودية كأكبر مصدر عالمي للنفط، وأكبر مالك للإحتياطات منه، قد زودها بأفق التحرر من الارتباكات الاقتصادية، بكل ما لذلك من آثار سياسية متشعبة، وقد بدا في منتصف السبعينات. إن السعودية ستكون قادرة على الاستناد إلى قدرتها على توجيه مطامع الطبقة الوسطى ــ باتجاه الاستمتاع الاقتصادي مع ذلك، فإن الثروة السعودية ــ رغم كونها موضع حسد مشروع من قبل أنظمة التحديث الأخرى ــ ليست ضمانة ضد أي اضطرابات إجتماعية وسياسية مستقبلية"[٣].

فالديمقراطية هي وسيلة لدمج المواطنين وتعزيز وحدتهم الوطنية، على إختلاف مذاهبهم وطوائفهم ومدارسهم الفكرية والسياسية، وتخرج المواطن من نطاق الولاء الضيق إلى العائلة أو العشيرة أو القبيلة أو الرقعة الجغرافية إلى آفاق ارحب، يشعر فيها كل مواطن بالجماعة الوطنية، وكل فريق أو تيار بأن له دوره في عملية إتخاذ القرار وتسيير شؤون الدولة. ومع كل ذلك فالديمقراطية ليست حلاً سحرياً لمشاكلنا، بل هي إطار ووسيلة فعالة في إتجاه الحل والمعالجة. وهي الأرضية المناسبة والوعاء الصالح لعلاج المشاكل، وبلورة الحلول لمعضلات المجتمع المختلفة. والشعب الذي لا يمارس حريته أو يشارك في عملية صنع القرار السياسي، لا يشارك بشكل فعال وإيجابي في عملية البناء والتطور، وتبقى أغلب فئاته في أحسن الأحوال مراقبة صامته لما يجري حولها. ولعل التحولات العميقة التي حدثت في الإتحاد السوفيتي سابقاً وأوربا الشرقية كانت نواته الاولى، الإبعاد القسري لقوى الشعب من ممارسة حريتها ودورها في البناء والتطور.

إذ أن غياب الديمقراطية يعني، النمو المستمر للنهج البيروقراطي في العملية السياسية الحاكمة، إذ أن عدم مشاركة قوى المجتمع في العملية السياسية في جميع مستوياتها، يعني توفر حالة اجتماعية ناقمة على الوضع السياسي، مما يجعلها مع الزمن تتبلور في إطارات سياسية عنيفة ضد السلطة القائمة.

كما أن هناك ثمة طلاق وتضاد مزمن بين السلطة السياسية الحاكمة وجميع قوى الشعب، وبفعل هذا الطلاق والتضاد، فقد خسر المجتمع الكثير من الوظائف والطاقات والقدرات التي يمكن أن توظف بشكل إيجابي في إطار من الحرية السياسية، والانفتاح على جميع القوى والتيارات بما يناسب تطلعاته. إذن نحن ننطلق في مطالبتنا بالديمقراطية، باعتبارها قضية تتصل بالمبادئ الجوهرية والأساسية التي يجب ان تحكم علاقة السلطة السياسية بالشعب، فيما يتصل بهياكلها السياسية وطبيعة وآلية العلاقة التي ينبغي أن تربط الطرفين، إذ أن الإنسان لا يمكن أن يكون حراً إلا إذا شارك في التعبير عن الإرادة العامة.

[٣] – النظام السعودي يتفجر ــ نداف سافران ــ دار الجزيرة للنشر (ص ٥٥ ــ ٥٦).

وفي هذا المجال لابد من القول، أن الديمقراطية وحاجتنا اليها ليست نابعة من عوامل خارجية كما يزعم البعض، وإنما هي حاجة داخلية ومصيرية، إذ أن الديمقراطية تشكل الفضاء المناسب، والمناخ الطبيعي الحيوي لنهضة المجتمع، وإنهاء أسباب تأخره وتخلفه. إنها (الديمقراطية) "سبيل إعادة صلة الرحم بين المواطن ومجتمعه ودولته، هي سبيل إستعادة النظم لشرعيتها ومصداقيتها، وهي سبيل إستعادة الإنسان العربي لدوره في معارك النضال الوطني والقومي"[٤].

ومن المعروف أن العمل الديمقراطي بكل صوره وأشكاله معاق في العربية السعودية، بفعل النظام السياسي، والبنية الاجتماعية التي تعتمد عليها السلطة في إدارة شؤونها أو أمورها، إنه نظام سياسي ينتمي إلى انظمة القرون الوسطى من حيث الشمولية والتفرد بالقرار وإختزال مؤسسات الدولة في شخص الملك، وأن ثروات البلد هي الثروات الشخصية للملك وعائلته. كما أن شخص الحاكم / الملك هو المحور وقطب الرحى لأنه لا يحاسبه ولا يعارضه ولا يردعه أحد، فكلمته قانون وهو المتحكم في المصائر والأرزاق وهو في المحصلة النهائية صاحب و مالك كل من في الوطن وصاحب كل من في الوطن.

ولهذا تصبح حالة من الميوعة في المفاهيم والقيم. بحيث يتماهى مفهوم الدولة أو مفهوم الحكومة مع مفهوم الحاكم أو الملك، بحيث تتميع الأشياء والصلاحيات ويختلط بعضها ببعض "وفي سياق ذلك التدهور، ذلك التفكك، والتآكل والتحات لمقومات الدولة ومكونات الحكومة، تتحول مسؤولية السادة الأساتذة المسؤولين إلى عرض تمثيلي خارجي يخفي وراء واجهات هشة للغاية الحقيقة المفزعة المتمثلة في أن أولئك السادة الأساتذة ، من يكبر (خولي زراعة) إلى أي سيد أستاذ مسؤول، عن استخدام سلاح الرقابة أو سلاح القمع أو سلاح ارهاب الدولة لقطعان المواطنين الذين لو يعودوا مواطنين، ولا حتّى رعايا بل مخلوقات مملوكة لصاحب المزرعة إلى حرس خاص لصاحب المزرعة، مهمته الأساسية تأمين إستمرار ملكية صاحب المزرعة لمزرعته عن طريق تهدئة القطعان بجعلها باستمرار في حالة همود أو في حالة هيمان لتظل قطعاناً مخدَّرة منوَّمة، يسهل تشغيلها وحشدها في الحظائر، كيما يتفرغ لصاحب العزبة للاستمتاع بملكيته لها، ويتفرغ أتباعه وأذنابه للتلذذ بما يتولد عن تلك الملكية من مغانم لهم"[٥].

إصافة إلى كل ما قيل أعلاه حول مبررات واعتبارات مطالبتنا بالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان . فإن النظرة الدينية تؤكد على هذه المسألة وتعتبرها قضية مركزية في خطابها السياسي والدعوي . إذ أن الأصل في الإنسان الحرية في قبال أخيه الإنسان، إذ لا يحق لأي إنسان أن يسلب حرية وإرادة غيره أو يقيدهما (لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً).

والحرية في الإسلام لا تعرف لوناً معيناً، وإنما هي قيمة دينية مقدسة ، تشمل جميع الألوان والشعوب، حيث أن الناس سواسية كأسنان المشط. ولذلك نرى ان الدين الإسلامي يربي في نفوس المؤمنين به قوة العقل ويبلورها حتّى تتميز عن الهوى ودواعي المصلحة ويبني المقاييس والمعايير الثابتة التي أودعها الله سبحانه وتعالى في فطرة الإنسان من الايمان بالحق والعدالة والكرامة والحرية، وبذلك يحصل الإنسان المسلم على وعي كاف لكل ما يجري حوله ومحيطه، ويمكنه بعد ذلك من تقييم الأفكار والأقوال وتمييز أحسنها.

---

[٤] – الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ـــ مركز دراسات الوحدة (ص ٦).

[٥] – مجلة الناقد ـــ لندن ـــ (العدد ٢٦) أغسطس ١٩٩٠ م).

(فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولوا الألباب).
وبهذا يمتلك الإنسان المسلم جهازاً داخلياً حساساً ضد الإنحرافات التي تحدث في شخصه أو مجتمعه .
ولهذا فإن الحرية الإسلامية ذات مفهوم إنساني وسياسي واجتماعي وإقتصادي شامل، بحيث أن قيم الحرية وأشكالها ينبغي أن تتحقق في كل الحقول، وعلى مختلف المستويات والصعد. لأن الإسلام جاء من أجل تحرير الإنسان وحمايته وتكريمه والسموبه في مدارج الكمال والرقي المادي والمعنوي. وقد قال ربعي بن عامر حينما سأله القائد الفارسي رستم ، من أنتم؟ فأجابه بقوله : نحن قوم إبتعثنا الله لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها ، ومن جورالأديان إلى عدل الإسلام .
ولهذا فإن من الحقائق الثابتة أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والضرورية لصيقة بشخصه، وأن كمال إنسانيته ونقصانها مرهون بقدر تمتعه بحقوقه وحرياته . فإذا كان المرء يملك كل الحقوق والحريات فإن إنسانيته كاملة، وكلما تعددت الحقوق والحريات التي تسلب من الإنسان يكون الانتقاص من إنسانيته بنفس ذلك القدر. فيمكن القول أن الإسلام دين الإنسان، حيث حفل القرآن الحكيم بذكر كلمة الإنسان ، حيث وردت في القرآن (٦٣) ثلاثة وستين مرة، وذكر بألفاظ أخرى من قبيل بني آدم ست مرات، وكلمة الناس تكررت (٢٤٠) مائتين وأربعين مرة بل إفتتح الوحي الإلهي خطابه إلى البشر عن طريق رسول الله بدعوة الإنسان إلى التعلم والقراءة باعتبارهما نقطة الانطلاق وحجر الأساس ومفاتح الرقي الانساني.
قال تعالى : (إقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، إقرأ وربك الأكرم، الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم)[٦].
لهذا فإن من الغايات النبيلة، التي يتبناها الدين الاسلامي، ويعتبرها مشروعه الجوهري، هو تحرير الإنسان من العبودية للإنسان، ولذلك فإن الشريعة الإسلامية قد حاربت كل أنواع وألوان العبودية لغير الله عزّ وجل. وحصرت الشريعة حق العبودية لله، الذي يضع نظام الحياة للإنسان. وقد أنكر القرآن الحكيم على أهل الكتاب تنازلهم عن حقوقهم المشروعة وحرياتهم الإنسانية المولودين عليها ورضوا بالعبودية لرهبانهم وأحبارهم، الذين تبوأوا سلطة التشريع بدل الحق جل وعلا. وفي هذا يقول ربنا سبحانه : (إتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم وما أُمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلاّ هو سبحانه عما يشركون)[٧].
وجماع القول في هذا المجال إننا نطالب بالديمقراطية لأنها:
١ _ السبيل الوحيد الذي يؤسس الفضاء المناسب للعيش الكريم والاقتصاد المتين والتنمية الناجحة، والتجربة التاريخية الغربية خير دليل على ذلك.
٢ ــ إن سوء الواقع وأزماته، لا يمكن أن تعالج بالمزيد من القمع والإرهاب، وإنما بالحرية والديمقراطية لأن الواقع على حافة الإنهيار.
٣ ــ النظرة الدينية التي تؤكد على مسألة الحرية وتعتبرها أساسية في حياة الإنسان الفرد والمجتمع.

[٦] – سورة العلق (آية ١ – ٥).
[٧] – سورة التوبة (آية ٣١).

وإننا وإذ نحصي هذه المعطيات والبواعث باعتبار الديمقراطية مطلباً ملحاً واستراتيجياً لكل القوى المناضلة في الجزيرة العربية، لا يغيب عن أعيننا إننا لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن نعيش في الهامش، يُفكر عنا، ويُقرر علينا، وتوزع ثرواتنا وتصاغ عقلية أبنائنا دون أن يكون لنا أدنى دخل في هذه المسألة. إننا نعتبر الديمقراطية حق أصيل لدى كل مواطن، بحيث لا يكتمل معنى (المواطنة) بدون توفر أسس المشاركة السياسية لدى الشعب فيما يرتبط بالسلطة السياسية ومصدر القرار.

وأن الديمقراطية والمشاركة السياسية أصبحت ضرورة حياتية بالنسبة إلى شعبنا، لأنها أفضل وسيلة لتحقيق الحد الأدنى من الوحدة الوطنية، ومن ثم منع التفتيت والتجزئة المناطقية، وتوفر المناخ المناسب الذي يفجر الطاقات الكامنة في مجتمعنا . وقد أصبح من الثابت الآن أن لا تطور وتقدم حقيقي في المجتمع إلا بمقدار الحرية الممنوحة للمواطن في أبعاد حياته، وبُعده عن طغيان الدولة وإرهابها الفكري والسياسي.

فلا نهضة ترتجى علىصعيد الدولة طالما أن فرداً مطلق الصلاحية يُمسك بزمامها. فمثل هذا الفرد الحاكم الذي يعتبر نفسه في حل من أي قانون يقيّده، يتحكم في شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم، ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه أنه الغاصب المعتدي، فيضع كعبي رجله على أفواه الملايين من الناس يسدها عن النطق بالحق والتداعي لمطالبته على حد تعبير الشيخ عبد الرحمن الكواكبي في كتابه (طبائع الاستبداد).

فالحرية هي الخميرة الضرورية لنهوض المجتمع، وتحقيق ذاته في الواقع الخارجي، والمجتمع الذي يقضي على خميرته أو لا يطالب بها يحكم على نفسه بالركود والسكونية وربما الفناء.

إذ من المستحيل لأي شعب، أن يتقدم والإرهاب والقمع يتحكم في مسيرته، ويشوه طاقاته، ويلوث فكره بحيث يصبح همّه الأكبر البحث عن الوسائل للتخلص من الإرهاب والقمع السلطوي .

كما أن الديمقراطية هي الكفيلة باستبدال فوضى حياتنا المرتكزة الآن على شخص الملك، برتابة القانون ودسترة الحياة السياسية في المجتمع.

وأن المطالبة بالديمقراطية تعني فيما تعني : العمل على تغيير طبيعة النظام السياسي الحاكم، كما أن المطالبة تثير قضايا تتعلق بجوهر التنظيم الاجتماعي، إذ أنها تفتح المجال واسعاً لمناقشة أمور مصيرية واستراتيجية من قبيل طبيعة العلاقة السياسية، التي ينبغي أن تكون بين الحاكم والمحكوم والتوازن المطلوب بين السلطة والحرية، وبين الواجبات والحقوق والعلاقة بين الدولة ككيان سياسي والمجتمع المدني، ومدى تعبير الدولة عن واقع المجتمع بقواه وشرائحه المختلفة. فالمطالبة بالديمقراطية إذن هي في جوهرها مطالبة بالبحث في شرعية النظام السياسي القائم.

ويبقى أن نقول أن الطريق الوحيد لبناء قوة سياسية ووطنية جادة، هي طريق الإرادة الحرة والاستقلال الذي لا يتأتى إلا بالديمقراطية وفتح المجال للقوى السياسية والاجتماعية للعمل وفق قانون ودستور ينظم الحياة السياسية للبلد.

وقد رأينا نحن أسلوب القوة في بناء القدرة والاستقرار، إلا أننا وبقية الدول الاستبدادية التي استخدمت ذات الأسلوب وصلت إلى نتيجة معاكسة لذلك تماماً. ولا بد أن تفهم السلطة السعودية ان العصر الذي نعيشه اليوم، هو عصر سقوط الواحدية والفردية في التفكير والتنفيذ، وهو عصر التكتلات الكبرى، واشراك جميع القوى في البناء والتطور، وأن مصير ذو العقلية المتفردة أو الواحدية هو مصير تشاوشيسكو وكل ديكتاتوريات العالم عبر التاريخ.

وأن الإنسانية على أعتاب قرن جديد، ولا يمكن للسعودية أن تلج هذا القرن، وهي محملة بميراث المحن السياسية المتراكمة والسجون والمنفيين والغياب المطلق للشعب في المؤسسات السياسية وصناعة القرار والمصير.

الفصل الثاني

سجل حقوق الإنسان في العربية (السعودية)

دائماً يرافق الدول ذات الحكم الفردي الاستبدادي، إنتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان، إذ تتحول وسيلة القمع والاضطهاد إلى وسيلة ثابتة يستخدمها الحاكم من أجل إخضاع المحكوم والمحافظة على حكمه وعرشه.

و"العربية السعودية" لا تشذ عن هذه القاعدة، إذ وبفعل حالة الاستبداد والقمع التي يتصف بها النظام "السعودي"، وضيق المساحة الاجتماعية المعبّر عنه سياسياً، هناك إنتهاكات متعددة ومتكررة لحقوق الإنسان وحرياته الاساسية في بلادنا.

إذ تشير التقارير الدولية إلى انّه وخلال السنوات الثلاث الاخيرة تم إحتجاز ما يزيد على (٧٠٠) معتقل سياسي دونما محاكمة، كما أنه ما يزيد على (٢٠٠) شخص من العناصر السياسية المعارضة تعرضت للإختطاف من جانب أجهزة الأمن "السعودية". وجاء في تقرير منظمة العفو الدولة لعام (٩١ _ ٩٢) ما يلي : "قبض على ما يزيد على (٣٥٠) من المصلين المسيحيين والمسلمين الشيعة، وكان معظمهم من سجناء الرأي، وكان سبعة على الأقل ما يزالون محتجزين حتّى نهاية العام. وظل قيد الإحتجاز طوال العام دون تهمة أو محاكمة (٢٠) معتقلاً سياسياً ممن قُبض عليهم في السنوات السابقة، من بينهم تسعة من سجناء الرأي، ولكن أفرج عن (٣٤) سجيناً سياسياً منهم (١٩) سجين رأي. وبرزت التفاصيل الخاصة بمحاكمات سياسية جائرة، واستمر ورود أنباء تعذيب المعتقلين، بما في ذلك فرض عقوبات قضائية هي الجلد وقطع الاطراف، ونُفذ حكم الاعدام في (٢٩) شخصاً.

وفي مارس ــ آذار قُبض على ما يزيد على (١٠٠) من الشيعة من مواطني "المملكة العربية السعودية" في القطيف، في أعقاب مظاهرات قامت إحتجاجاً على القبض على آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي في العراق، وأطلق سراح الجميع دون إتهام في غضون أيام معدودة. وقُبض على تسعة ممن أُشتبه في معارضتهم للحكومة في المنطقة الشرقية، فيما بين يناير ــ كانوا الثاني وتموز ــ يوليو وكان من بينهم سبعة من سجناء الرأي وكانوا جميعاً من الشيعة، واشتبه في تأييدهم لمنظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية ولحزب الله الحجاز، وأفرج عن إثنين دون تهمة، ولكن ستة ظلوا قيد الاعتقال دون تهمة أو محاكمة ــ فيما يبدو ــ حتّى نهاية العام. أما التاسع ويُدعى زهير الصفواني وهو طالب وكاتب صحفي مستقل فقد ظل محتجزاً منذ يناير ــ كانون الثاني ــ في سجن المباحث العامة بالدمام، وقد احتجز حجزاً إنفرادياً لمدة خمسة شهور، وورد أنه حكم عليه بالسجن أربع سنوات وبالجلد (٣٠٠) جلدة".

ويمكننا أن نحدد إنتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في النقاط التالية:

١ ــ تجريد المواطن "السعودي" من حقوقه وحرياته الأساسية حتّى تحول العمل والوظيفة من حق أساسي للإنسان إلى إمتياز للسلطة والدولة تمنحه لمن تشاء وتمنعه عمن تشاء ولهذا نرى أن الكثير من الكفاءات والطاقات التي تنتمي مذهبياً إلى المذهب الشيعي، يمنعوا من الدخول في بعض الدوائر والوظائف من قبيل (الوزارات والسلك

الدبلوماسي ــ المؤسسات الأمنية والعسكرية) وما أشبه . ومن الحقوق والحريات الاساسية التي جردت من المواطن ما يلي:

حرية التعبير عن الرأي :

بكل الوسائل المشروعة، وحقه في التعبير عن رأيه عبر جميع وسائل الاعلام المتاحة من صحف وإذاعة وتلفزة، وكذلك حقه في الرد والتعليق حول ما يعلن من آراء ومواقف حكومية أو غير حكومية، وعبر ذات وسائل الاعلام التي بثتها . كما أنه ليس لأي مواطن الحق في اختيار مسؤولية أو تغيير النظام السياسي. كما لا يوجد في كل "السعودية" مسؤول أو مدير منتخب شعبياً. وتسيطر الحكومة على جميع القنوات الموجودة للتعبير عن الرأي، كما تمارس رقابة مشددة على الكتب والصحف المستوردة من الخارج. ولا يسمح بعقد الندوات الثقافية والمحاضرات العامة دون إجازة رسمية من الدوائر الامنية.

وشهد عام ١٩٩١ م ، قيوداً إضافية على حريات التعبير السلمي أيا كان شكلها سواء كانت داخل المساجد أو في المحاضرات أو الصحافة أو الكتب أو التجمعات السلمية أو الامسيات الثقافية أو الانشطة الأكاديمية. بل وامتد التقييد لشرائط الكاسيت التي جرى إحكام الرقابة عليها هي الأخرى.

فعلى صعيد الخطباء في المساجد، منع الشيخ أحمد البلوش وهو خطيب أحد أكبر المساجد بمدينة الدمام من الخطابة في مطلع عام (١٩٩١ م) أثر إنتقاده للتواجد الأجنبي في البلاد أثر الغزو العراقي للكويت. كذلك منع الشيخ سلمان العودة والشيخ عبد الله الجلالي من إلقاء الخطب في صلاة الجمعة ومن إلقاء دروسهما الأسبوعية. وقد صدر قرار المنع بتاريخ ١ / ٤ / ١٩٩١ م من جانب "الأمير عبد الإله بن عبد العزيز" أمير منطقة القصيم. كما احتجزت السلطات "السعودية" أحد أئمة المساجد في الرياض وهو الشيخ عوض القرني، لأنه خطب في مسجده منتقداً الحكومة "السعودية" منddاً بالوجود العسكري الأجنبي. وقد أطلقت السلطات سراحه فيما بعد، ولكنها قيدت نشاطه ومنعنت نشر مقالات اسبوعية له في صحيفة (المسلمون). كما إعتقلت السلطات أعداداً أخرى من رجال الدين الشيعة البارزين من بينهم الشيخ عبد اللطيف الناصر، والشيخ عبد الكريم الجبيل، والشيخ جعفر المبارك وهؤلاء جميعاً لا يزالون رهن الاعتقال والتعذيب.

وفي هذا الإطار تمنع السلطات "السعودية" دخول الكتب القادمة من مختلف بلدان العالم، بما في ذلك تلك المنشورة بصورة قانونية والموزعة في أقطار مجلس التعاون الخليجي.

فكتب الدكتور عبد الله فهد النفيسي (وهو أكاديمي وعضو سابق في البرلمان الكويتي) ممنوعة في "العربية السعودية"، وكذلك كتب الدكتور محمد الرميحي (رئيس تحري مجلة العربية الكويتية) والدكتور خلدون حسن النقيب الذي نشر كتاباً عن المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية.

كما تمنع الحكومة "السعودية" باستمرار الابحاث التي تصدرها مراكز الدراسات المعروفة في العالم العربي، مثل كتاب (السياسة الخارجية السعودية) للدكتور غسان سلامة، وكتاب (تطور بنى الأسرة العربية) الذي صدر عن معهد الإنماء العربي لمؤلفه زهير حطب.

ومن كتب مركز دراسات الوحدة العربية، منع كتاب (هدر الامكانية) للدكتور سعد الدين إبراهيم ، وكتاب (تجربة دولة الامارات العربية المتحدة) . كما منع تداول التقرير الاستراتيجي العربي الذي يصدره مركز الاهرام للدراسات

الاستراتيجية لعدة سنوات. ومُنعت معظم الدراسات الصادرة عن مؤسسة الأبحاث الفلسطينية في تونس، وكذلك كتب الدكتور أسامة عبد الرحمن وهو (محاضر جامعي وكاتب سعودي) نشر معظم كتبه في الخارج وجميعها محظورة في "العربية السعودية"، ومن مؤلفاته (المثقفون والبحث عن مسار) و (البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية) ودواوين شعره الثلاثة (هل من محيص) و (بحر لجى) و (رحيق غير مختوم) وكتب الروائي "السعودي" المعروف (عبد الرحمن منيف)، كما لم يسمح بنشر أي من الكتب التي تزيد على الثلاثين في المملكة، والتي كتبها الشيخ حسن موسى الصفار، وقد حظر كتابه الأخير (التعددية والحرية في الإسلام) : (دراسة في حرية الاعتقاد وتعدد المذاهب) الصادر عام (١٩٩٠ م) من التداول في "السعودية". كما يتعرض مقتني الكتب الممنوعة إلى عقوبات شديدة من قبل أجهزة الامن "السعودي". ففي يوليو (١٩٨٩ م) قامت سلطات الأمن في مركز الحديثة على الحدود "السعودية" مع الأردن باعتقال السيدة زهراء الناصر (٤٠ عاماً) من مدينة الاوجام بالمنطقة الشرقية، بعد ان وُجد لديها كتاب يتضمن أدعية دينية شيعية، وقد تعرضت لتعذيب شديد أدى إلى وفاته بعد أربعة أيام من إعتقالها.

وفي يوليو ١٩٨١ م قامت السلطات "السعودية" باعتقال خمسة مواطنين من مدينة العوامية في المنطقة الشرقية في مطار الظهران الدولي بتهمة إدخال كتب سياسية وثقافية، والاشخاص الخمسة هم:

١ ــ سعود علي الحماد ــ ١٨ عاماً ــ استشهد في السجن بعد (٤٥) يوماً من اعتقاله .

٢ ــ جعفر محمد جواد الربح ــ ١٦ عاماً ــ وقد استمر إعتقاله لمدة عامين.

٣ ــ علي سلمان آل عمار ــ ١٦ عاماً ــ بقي في السجن مدة عامين.

٤ ــ عبد الكريم سعيد النمر ــ ١٧ عاماً ــ اعتقال مدة عامين، وفي مارس ١٩٨٥ م ، اعتقال المواطن عصام جعفر في مركز جمارك الحديثة، على الحدود السعودية ــ الأردنية لأنه وجد في حوزته كتباً سياسية.

وفي ٢٨ ديسمبر من نفس العام، ألقي القبض على (عباس مصطفى الياسين) في مطار جدة الدولي لاقتنائه كتباً سياسية أيضاً .

وفي (١١ اغسطس ١٩٨٨ م) اعتقل المواطن (محمد جعفر الشيخ) من منزله في الدمام بتهمة طباعة كتاب دعاء شيعي في إحدى مطابع الدمام. وفي سبتمبر من نفس العام اعتقل (غسان محمد حسين صالح) (١٧ عاماً) في مطار الرياض الدولي حينما اكتشف بحوزته عدد من الكتب القديمة المطبوعة في القاهرة ودمشق عن العفاريت والجن والسحر. وقد أوردت اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان في الخليج والجزيرة العربية قضية المواطن (علي أحمد الشهاب) الذي اعتقل عام (١٩٨٩ م) إثر إتهامه بتهريب (١٧) نسخة من كتابين مختلفين كان بحوزة الشهاب أقل من عشر نسخ من كلا الكتابين الممنوعين، وفي البدء اعتبرت القضية مسألة إدارية وغُرم مبلغ خمسين ريالاً عن كل نسخة وتمت مصادرة الكتب. إلا أن المؤسسة الدينية الوهابية استأنفت الحكم فيما بعد لأن الكتب المهرّبة، تضمنت كتباً دينية شيعية، وحوّلت القضية إلى محكمة القضايا المستعجلة في القطيف، فاصبحت ليس مسألة جنائية فحسب، وإنما قضية أخلاقية وسياسية. كما أن القاضي الذي لم يقرأ الكتب لأن سلطات الجمارك كانت قد أتلفتها تنفيذاً للتعليمات، قد قضى بأن هذه الكتب مخالفة للشريعة الاسلامية، وأنها تسمم العقول وأن إدخالها يعني خروجاً على طاعة الملك وأنها تشكل تهديداً للأمن. وقد حكم القاضي على المواطن المذكور بالسجن مدة ثمانية أشهر والجلد (١٨٠) جلدة علنا.

حرية الصحافة:

يضع قانون الصحافة والمطبوعات الصادر عام (١٩٨٢ م)، قيوداً مشددة على تداول ونشر المطبوعات، وبخاصة كل ما قد ينطوي على المساس بأمن الدولة ونظامها العام. ويتيح القانون لوزارة الاعلام، حق مصادرة أو إتلاف أي عدد من أية صحيفة صادرة في المملكة وبدون تعويض، إذا ما تضمن ما يمس الشعور الديني (التفسير الوهابي للدين)، أو يعكر الامن أو يخالف الآداب العامة أو النظام العام. وينص القانون على إنزال عقوبة السجن لمدة أقصاها عام واحد، أو الغرامة أو كليهما، كما توجد قوانين أخرى تقيد مجالات نشر الكتب وطباعتها، حيث تشترط على المؤلف أو الناشر، عرضها على الرقابة قبل إرسالها إلى المطبعة ، حيث يمنع طباعة أي كتاب لم يحصل على الترخيص اللازم لذلك. وحملت أيضاً أزمة الخليج الثانية قيوداً إضافية عن تلك القائمة بالفعل فيما قبل اندلاع الأزمة، ففيما استمرت اجراءات الاعتقال، والفصل التعسفي في صفوف الصحفيين والكتّاب وأساتذة الجامعات، وفرضت رقابة مشددة على جميع الصحف والمجالات والنشريات المختلفة.

والرقابة الشديدة على الصحافة، من قبل أجهزة الأمن ، لم تقتصر على الصحافة المحلية، بل شملت الصحافة العربية والأجنبية، فمثلاً يفرض حظر بعض الصحف العربية منذ مدة طويلة منها (الأهالي) و (المختار الإسلامي) المصريتان. و (السفير) و (الكفاح العربي) و (النداء) اللبنانية . و (الأزمنة العربية) التي كانت تصدر في الامارات العربية المتحدة، ثم إنتقلت إلى لندن. وكذلك جميع الصحف الصادرة في اليمن الجنوبي (قبل الاتحاد)، وجميع الصحف الليبية، وصحيفة (المحرر) الصادرة في باريس، ومجلة (الطليعة العربية) و (الوطن العربي) و (النشرة) الصادرة في أثينا وصحيفتا (القدس) و (العرب) الصادرتان في لندن. وحظر دخول مجلة (الايكونوميست) البريطانية لمدة خمسة اشهر، بسبب تقرير نشرته في السابع والعشرين من يونيو ١٩٨٧ م تحت عنوان (مجد العرب المفقود) ، كما حظرت المجلة مرة أخرى اعتباراً من السابع من يوليو (١٩٩٠ م) وحتى العشرين من اكتوبر (١٩٩٠م) إثر نشرها مقالاً حول موت الحجاج، نتيجة إنهيار نفق (المعيصم) في مكة المكرمة.

كما حظرت صحيفة (الاندبندنت) البريطانية عام (١٩٩٠ م) ، أثر نشرها لمقال إنتقادي، عنيف كتبه (روبرت فيسك) مراسل الصحيفة لشؤون الشرق الأوسط حول وفيات مكة. وبقي الخطر سارياً على الرغم من منح السلطات السعودية تأشيرات دخول لمراسليها أثناء حرب الخليج. وحظرت مجلة (نيوزيك) الأميركية مرتين خلال عام (١٩٩٠ م) الأولى في عددها الصادر في (٩ أبريل) الذي حمل موضوع غلافه عنوان (فارس العراق الأسود — صدام حسين —). ثم عددها الصادر في (٢٧) أغسطس (الطبعة الدولية)، ربما لإحتوائه مقالاً عن العائلة المالكة في السعودية.

وحظرت مجلة (التايم) الأمريكية ثلاث مرات خلال عام (١٩٩٠ م) الأولى عددها الصادر في (٢٤ سبتمبر) لأن الملك فهد كان موضوع الغلاف، والثانية عددها الصادر في (١٥ اكتوبر) بسبب مقال عن الشيعة في المملكة، والثالثة عددها الصادر في (٢٤ ديسمبر)، بسبب مقال الغلاف الذي حمل عنوان (ما هي الكويت).

وحظرت صحيفة (لوبوان) الفرنسية ثلاث مرات خلال عام (١٩٩٠ م)، في (٣٠ يوليو) ومنتصف سبتمبر (العدد ٩٣٩) وأوائل اكتوبر (العدد ٩٤٢).

كما حظرت أعداد معينة من الصحف التالية^ (المساواة الباكستانية ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠)، و (أمروز الباكستانية ٢٩ سبتمبر ١٩٩٠ م) ، و (مشرق) ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠) و (نواي وقت ٣٠ سبتمبر و ١٦ مارس ١٩٩٠ م) . وحظرت صحيفة (الغارديان البريطانية ١٥ فبراير ١٩٩١ م) و (الفايننشيان تايمز البريطانية ١٥ مارس ١٩٩١ م) و (ديلي ميل البريطانية ١٨ مارس ١٩٩١ م) . ولم تكتف السلطات السعودية بذلك، وإنما قامت باعتقال مجموعة من الصحفيين وتعذيبهم من قبيل :

محمد العلي رئيس تحرير جريدة (اليوم):

اعتقل عام ١٩٨٢ م مع عدد من صحفيي الجريدة، الذين إتهموا بالانتماء إلى منظمة سياسية ممنوعة، ووجهت إلى العلي تهمة معارضة الدولة، وتعريض أمنها للخطر، ونتيجة وساطة دولية وأثر صدور عفو عام في نهاية العام المذكور أطلق سراحه، لكنه طرد من منصبه كرئيس للتحرير ، ومنع من الكتابة لعدة سنوات.

صالح العزاز مدير التحرير السابق لصحيفة (اليوم):

إعتقل عام (١٩٨٢ م)، ثم أطلق سراحه في نفس العام، وقد أعيد إعتقاله يوم (٦) نوفمبر ١٩٩٠ م) . حيث أدعت السلطات أنه أبلغ المراسلين الأجانب عن الاحتجاج الذي كانت النساء يزمعنّ القيام به مطالبات بحق قيادة السيارات، وأنه التقط صوراً لمظاهرة الاحتجاج.
وحين اعتقل العزاز كان رئيس تحرير مجلة غرفة التجارة والصناعة، وقد أطلق سراحه يوم (٤ مارس ١٩٩١ م).

المربد:

ملحق جريدة اليوم الادبي، الذي استقطب العديد من الكتَّاب الشباب، أغلق في مايو ١٩٨٢ م وأُلقى القبض على محرره (علي الدميني) ، ثم أطلق سراحه بعد عفو عام ١٩٨٢ م .

عبد الله علي الدبيسي :

المشرف على صفحة اليوم والناس بجريدة اليوم، اعتقل عام ١٩٨٣ م ، بعد نشر رسائل من القراء تلمِّح إلى حصول عمليات رشوة في العقود التي حصل عليها مقاولون لإنجاز مشروعات لوزارة الشؤون البلدية والقروية. وقد أطلق سراحه فيما بعد.
ومن الكتَّاب الذين تعرضوا للاعتقال.

فوزية البكر:

محاضرة مادة علم الاجتماع في جامعة الرياض، وكاتبة في صحيفة (الجزيرة). اعتقلت عام ١٩٨٢ م إير إتهامها بمعارضة الحكومة، وبقيت محتجزة عدة أشهر. كما اعتقلت عام ١٩٩٠م لعلاقاتها بمظاهرة النساء المطالبات بحق قيادة السيارات.

يوسف الزهير:

المحرر السياسي لصحيفة (اليوم) اعتقل عام ١٩٨٣ م ، ثم أطلق سراحه.

الشاعرة فاطمة كامل أحمد يوسف (المعروفة باسم ندى اليوسف):

عذِّبت حتّى أصابها الشلل حين اعتقلت عام ١٩٨٥ م . وقد أطلق سراحها فيما بعد.

عبد الله الصيخان:

وهو كاتب وشاعر معروف، اعتقل وتعرّض لتحقيق وسوء المعاملة عدة مرات عام ١٩٨٥ م.

عبد الرزاق الكوي:

كاتب وصحافي اعتقل عام ١٩٨٠ م ، ثم أطلق سراحه.

بدر الشبيب :

كاتب وشاعر اعتقال عام ١٩٨٠ م ، ثم أطلق سراحه فيما بعد.

مهدي البحارنة :

وهو شاعر، اعتقل أيضاً عام ١٩٨٠ م ثم أطلق سراحه.

عبد الرسول محمد حسين :

شاعر وفنان، اعتقل مدة عامين (٨٥ ـــ ١٩٨٧ م).

علي إبراهيم الدرورة:

وهو مؤرخ وشاعر، كتب عدداً من المؤلفات إعتقل ما بين عامي (٨٥ ـــ ١٩٨٧ م) لاتهامه بعدم الـولاء للنظـام، ولاقتنائه كتباً ممنوعة.

أحمد راشد المطوع:

وهو أستاذ جامعي وكاتب اعتقل سنة ١٩٨٩ م حتّى اواخر ١٩٩٠ م.
ويعد المناضل ناصر السعيد، أحد أبرز الكتّاب الذين تعرّضوا للاضطهاد بسبب آرائهم. ففي شهر ديسمبر عام ١٩٧٩ م اختطف هذا المناضل من بيروت بواسطة جماعة وثيقة الصلة بالسفارة السعودية هناك.

حق تشكيل الجمعيات والاحزاب:

بالرغم من أن المملكة عضو في منظمة العمل الدولية منذ عام ١٩٧٦ م ، والتي تبيح مواثيقها حق تشكيل النقابات، فإن هذا الحق، وكذلك الاضرابات العمالية محظورة . ويعتبر مرسوم ملكي صدر في ٢١ يونيو ١٩٥٦ م، إن أي اتفاق على ترك العمل يقوم به ثلاثة أفراد على الأقل جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة عام، كل من شارك أو اتفق أو دعا للتظاهر أو الاضراب عن العمل، كما تحرم المراسيم الملكية تشكيل الاحزاب والجمعيات السياسية، ويعتبر الانتماء إلى حزب أو الدعوة إليه جريمة ضد امن الدولة ويعاقب مقترفها بالسجن لفترة تصل إلى خمسة عشر عاماً وذلك بموجب قانون الامن الوطني الصادر عام ١٩٦٥ م ، كما ينص هذا القانون على إنزال عقوبات شديدة بحق

أولئك الذين يعارضون السياسات الرسمية، ويشمل ذلك من بين أمور أخرى : التدخل في الشؤون السياسية بما فـي ذلك الانتماء للتنظيمات السياسية أو التحريض على الاحتجاجات العلنية والحث على الاضرابات والمشاركة فيها. وينص قانون الأمن الوطني على أن من يثبت بحقه إرتكاب الجرائم الموصوفة يعاقب بعقوبات تتراوح بين السجن والنفي داخل البلاد والإعدام.

وفي تطور خطير يهدف إلى قمع المعارضين للسلطة السعودية، صدر قانون رقم ١٤٨ لعام ١٩٨٩ م الذي أصدره وزير الداخلية، وصادقت هيئة كبار العلماء عليه. فيعرّف أعمال العنف التي ترتكبها التنظيمات السياسية المحظورة بأنها فساد في الأرض، يُعاقب مرتكبها بالقتل (بقطع رأسه أو بإعدامه رمياً بالرصاص أو بالرجم أو ببتر اليد اليمنى والقدم اليسرى). وقد أدين ستة عشر حاجاً شيعياً وتم إعدامهم بموجب هذا القانون بعد صدوره بوقت قصير.

حرية العقيدة:

لقد جاء في تقرير منظمة العفو الدولية لعام(٩١ ــ ١٩٩٢ م) أن الشعائر والممارسات الإسلامية في السعودية محصورة بصورة عامة في التفسير الوهابي لفلسفة تشريعات المذهب الحنبلي في الإسلام ، وتمنع الشعائر الأخرى المخالفة لهذا التفسير كزيارة الحجاج لقبور عظماء المسلمين في مكة والمدينة، أو الأذان على الطريقة الشيعية.

والأنكى من ذلك، أن الحكومة السعودية لم تتعدى على الحقوق السياسية أو الشخصية للمواطنين، بل تعدت على مقدساتهم الدينية، ومنعت بعض المسلمين من ممارسة شعائرهم الدينية بحرية، وحاولت في سبيل ذلك إنهاء جميع الآثار الإسلامية الموجودة في مكة والمدينة. بينما تنص المواثيق الدولية، على حق كل إنسان في ممارسة عقائده الدينية بحرية، وبدون تدخل من قبل السلطات السياسية.

وقد قام أهالي القطيف وعدد من المدن والقرى المحيطة بها في نوفمبر ١٩٧٩ م، بالتظاهر سلمياً لإعلان الاحتجاج على القمع الحكومي، والاضطهاد السلطوي لحقوق الشيعة، فأرسلت الحكومة ، الحرس الوطني الذي أطلق النار على المتظاهرين، وقد استشهد في هذه الحوادث ما يقارب ثلاثين شخصاً، كما جرح نحو مائتين واعتقلت السلطات ما يقرب من (١٢٠٠) شخصاً.

وتُعتبر الاحتجاجات الفردية في العربية السعودية مخالفة للقانون أيضاً . ففي يونيو (١٩٨٠ م) استجاب بعض مواطنين المنطقة الشرقية لدعوة وجهّها الإمام الخميني (رحمه الله) للمسلمين بالمناداة بشعار (الله أكبر) و (حرروا فلسطين) فكان رد الحكومة السعودية على ذلك، ان أمرت أجهزة الأمن بتسيير دوريات استثنائية، واعتقال كل من يقوم بهذا العمل، وقد اصدرت قيادة الشرطة أوامراً إلى جنودها بقمع المخالفين بشكل حازم وصارم. وجاء في الأمر الذي عممته إمارة المنطقة الشرقية برقم ٥٣٣٥ / س يوم ٦ أغسطس ١٩٨٠ م ، ما نصه:

"علمنا هذه الليلة ان اذاعة ايران، أذاعت ليلة البارحة نداءاً يحرض أبناء الشيعة في المملكة والبحرين بالقيام بمظاهرات سلمية يوم الخميس، وكذلك يوم الجمعة بعد الخروج من صلاة الجمعة، وأن يكون الهتاف : الله أكبر. حرروا فلسطين. وطالبهم بالصعود إلى اسطح المنازل والهتاف (الله أكبر).

منعاً للتجاوب مع هذا النداء، فإن عليكم اليقظة والانتباه والحرص على قمع أي عمل عدائي يكون قمعاً حازماً صارماً لا هوادة فيه وعلى أمير القطيف وكافة قادة القطاعات الامنية إعتماده".

إضافة إلى ذلك تمارس السلطة السعودية، رقابة صارمة على الأنشطة الدينية والثقافية. ومن جراء ذلك تعرض مجموعة من علماء الدين إلى الاعتقال والتعذيب بتهمة التعرض لموضوعات غير مقبولة من جانب السلطة وهذه بعض أسماء هؤلاء العلماء:

يوسف سلمان المهدي، اعتقل ثلاث مرات في ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ ــ ١٩٨٥ م ، وأطلق سراحه عام ١٩٨٧ م .

عائض القرني، تم اعتقاله في سبتمبر عام ١٩٩٠ م ، وتم إطلاق سراحه بعد يومين من اعتقاله.

علي عبد الكريم العوا، اعتقل مرتين في ١٩٨٦ م ويونيو ١٩٨٢ م ، وقد أطلق سراحه فيما بعد.

السيد طاهر الشميمي، اعتقل مرتين في عام ١٩٨٦ م ، ثم في يونيو ١٩٨٩ م حتّى عام ١٩٩٠ م.

حسن مكي الخويلدي ، اعتقل ثلاث مرات : في عام ١٩٨١ و ١٩٨٥ و ١٩٨٨ م وقد اعتقل آخر مرة، لأنه ردّ على انتقادات وجهت إلى المذهب الشيعية من قبل بعض رجال الدين المرتبطين بالسلطة.

جعفرالمبارك ، وقد اعتقل وسجن من عام ١٩٨٥ م وحتى عام ١٩٨٧ م ، ثم أُعيد اعتقاله في ابريل ١٩٨٨ م ، ولا يزال رهن الاعتقال حتّى الآن.

جواد جظر ، اعتقل عام ١٩٨٧ م ثم أطلق سراحه.

عبد اللطيف الناصر، اعتقل منذ عام ١٩٨٨ م ولا يزال رهن الاعتقال .

عبد الكريم الحبيل ، اعتقال منذ عام ١٩٨٨ م ولا يزال رهن الاعتقال.

ومن بين الذين اعتقلوا ، علماء الدين الآتية أسماؤهم:

عبد الحميد عباس ، فؤاد الخيري، مالك السنان، صراع شبيب دهيم، محمد علي العمري (من المدينة المنورة)، حسين صالح آل الشيخ، ياسين تريكي، عبد الرسول البيابي ، محمد علي البيابي، حسين عبد الهادي بوخمسين، إبراهيم البطاط، حسن حبيب الضامن، مصطفى علي خاتم، عبد الله محمد النمر، صادق الجبران، توفيق بوعلي، كاظم محمد علي العمري (من المدينة المنورة) ، غالب حسن الحماد.

حرية الانتقال والسفر:

إذ تكثر القيود التي تفرضها الدول على بعض المواطنين، إذ تحظر السلطة سفر من سبق اعتقاله، وتقدّر المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن نحو (١٣٠٠) مواطن ممن سبق اعتقالهم تم تجريدهم من جوازات سفرهم، وحرموا من السفر للخارج، رغم تعذر إلحاقهم بالعمل داخل البلاد. هذا بالنسبة إلى المواطنين، اما بالنسبة للعمالة الوافدة، فقد صدرت أوامر بمنع دخول الفلسطينيين ومواطني كل من العراق واليمن والأردن والسودان إلى الاراضي السعودية ، كما أنهت السلطة عقود العديد من الاساتذة الفلسطينيين قبل حلول موعد إنتهائها، كما استمر التخلص من العمالة الفلسطينية.

وقد أفادت مصادر الأمم المتحدة في ٢٦ مارس ١٩٩١ م، ان مجموعة تضم (٩٠٠) عامل صومالي، طردوا من المملكة ولم تقدم الحكومة تفسيراً لذلك. وقد تم ترحيل هؤلاء على سفينة شحن سعودية، كانت متجهة من جدة إلى ميناء بربرة شمالي الصومال، وحين رفض معظم أفرادها النزول بسبب الحرب الأهلية، تم نقلهم مرة أخرى إلى ميناء عدن باليمن.

٢ ــ غياب القانون: إذ تعتبر السعودية، الدولة الوحيدة في العالم، التي لا تمتلك دستوراً أو قانوناً أو برلماناً أو هيئاتٍ انتخابية أياكانت اختصاصها، كما أنها من الدول القليلة في العالم التي لم توقع على اتفاقيات حقوق الإنسان الكبرى. اضف إلى ذلك احتكار العائلة للسلطة والحكم، بحيث أنه لا يحق لمواطن المشاركة في إدارة الحياة العامة.

وقد شهدت البلاد ومنذ النصف الثاني من عام ١٩٩٠ م ، مرحلة جديدة ومتميزة على صعيد المطالبة في مشاركة قوى الشعب في الشؤون العامة، وإجراء إصلاحات سياسية تتيح توسيع قاعدة هذه المشاركة . وقد وجه مجموعة من المثقفين وعلماء الدين وأكاديميين عريضة إلى الملك فهد تطالبه بإجراء إصلاحات سياسية، وكان ذلك في أكتوبر تشرين أول ١٩٩٠ م ، وقد وقّع هذه العريضة نحو خمسين شخصية من شخصيات المملكة، بينهم ثلاثة وزراء سابقون، وعدد من الكتاب والشعراء والصحفيين وأساتذة الجامعات والمثقفين والتجار وطالبوا الملك فهد بالنظر في أوضاع النظام الاساسي للحكم على ضوء ما جاء من تصريحات وبيانات أدلى بها ولاة الأمر في أوقات متعددة) و (الشروع في تكوين مجلس للشورى يضم نخبة من أهل الرأي والكفاءة. ويكون من ضمن مسؤولياته دراسة وتطوير وإقرار النظم والقواعد المتعلقة بكافة الشؤون الاقتصادية والسياسية والتعليمية وغيرها، والرقابة على أعمال وواجبات الأجهزة التنفيذية) وإحياء المجلس البلدية وتطبيق نظام المقاطعات وتعميم تجربة الغرف التجارية على بقية المهن، إضافة إلى اصلاح القضاء وضمان استقلاله واعادة النظر في اوضاع الإعلام وفق قانون يتيح ممارسة الحريات للدعوة وإثراء الحوار في مجتمع مسلم مفتوح، وإشراك المرأة في الحياة العامة، وإصلاح نظام التعليم وإقرار المساواة بين المواطنين وترسيخ مبدأ عدم التعرض للمواطن في أي شأن إلا بحكم قضائي شرعي).

وفي مايو / ١٩٩١ م ، تقدم نحو خمسمائة شخص من كبار رجال الدين وأساتذة الجامعات الإسلامية والقضاة وطلبة العلوم الشرعية، بعريضة جديدة. ومن المطالب التي تعرضت لها: إنشاء مجلس شورى يبت في الشؤون الداخلية والخارجية، توحيد المؤسسات القضائية ومنحها الاستقلال الفعلي والتام، بناء السياسة الخارجية لحفظ مصالح الأمة بعيداً عن التحالفات المشبوهة، ومحاسبة المسؤولين وتطهير أجهزة الدولة وإقامة العدل والمساواة وإصلاح الإعلام وأجهزته وغيرها.

وفي ٣ / ٥ / ١٩٩٣ م ، قام ستة من أساتذة الجامعات وعلماء الدين بتأسيس (لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية) جاء في بيانها التأسيسي . "ولما كان أهل العلم الشرعي وطلبته أولى الناس بالقيام بفرائض الدين، فإننا نعلن في هذا البيان استعدادنا للمساهمة في كل ما من شأنه رفع الظلم ونصر المظلوم والدفاع عن الحقوق التي فرضتها الشريعة للإنسان، جاهدين أن نتحرى الوسائل الشرعية وان نلتزم هدي الكتاب والسنة".

وأخيراً نقول: أن التعيين في الوظائف والمناصب العامة، لا بد أن يستند إلى معايير وشروط موضوعية، تطبق على الجميع وعلى قدم المساواة دون تمييز أو محسوبية عائلية أو مناطقية، وليس من المنطق أو القانون أو تُحتكر الوظائف السياسية العليا على أبناء العائلة المالكة، ولم تكتف بذلك، بل اوجدت اطر عليا يرأسها احد أبناء العائلة لتوجيه كل شؤون الدولة من قبيل (المجلس الأعلى للإعلام) الذي يرأسه وزير "الداخلية نايف بن عبد العزيز" . وبهذا تحول جميع وزراء الحكومة السعودية الغير منتمين عائلياً إليهم بمثابة الموظف إلى العائلة ومهمته تقتصر على تنفيذ ما يأتيه من أمر.

كما أنه من حق أي فرد ومواطن، أن لا يتعرض للتعذيب أو المعاملة أو عقوبة قاسية أو غير إنسانية، إذ نصت جميع المواثيق الدولية المختصة بحقوق الإنسان على هذه الأمور، بينما نجد أن الاعتقال والتعذيب وسوء المعاملة والتمييز بين المواطنين كلها ظواهر شائعة في المملكة العربية السعودية، وتبدأ هذه المظاهر بالبروز حينما يراجع المواطن العادي أي دائرة حكومية، أو على أبواب السجون، أو في نقاط التفتيش وعلى الحدود. وتستمر هذه المعاملة السيئة إلى أن تصل إلى اقصاها حينما يلقى القبض على مواطن مشتبهاً فيه أنه قام بنشاط سياسي أو شارك في مظاهرة سلمية، أو توزيع منشور لا ترضى عنه السلطة. حينذاك تبدأ رحلة العذاب والقسوة في داخل الزنزانات وغرف التعذيب. وكان آخر هؤلاء الشهيد (صادق مال الله) الذي تعرض لتعذيب قاسي ووحشي في السجون السعودية حتّى اتهمته السلطات بالارتداد عن الدين، وتم إعدامه بتاريخ (٣ / ٩ / ١٩٩٢ م).

إننا نطالب برقابة قضائية مستقلة، وهي التي تحدد مشروعية حجز الحرية بالإيقاف أو الاعتقال ، والتي تعني أيضاً حق كل من حجزت حريته اللجوء إلى المحكمة لكي تقرر دون تأخير مدى مشروعية الحجز إلى المحكمة لكي تقرر دمن تأخير مدى مشروعية الحجز والأمر بالإفراج عند عدم توافرها. والجدير بالذكر في هذا الإطار، أن المواثيق الدولية أكدت على حق كل من يحرم من حريته، في أن يعامل بإنسانية واحترام، وهذا الحق ينصرف على الموقوف بتهمة أو بغير تهمة . إذ لا يعقل أن يعاقب المواطن مرتين، مرة على يد القضاء الذي ينتظر أوامره من وزارة الداخلية وتارة أخرى على يد الجلاد والسجان والمحقق في داخل المعقتل. لذا ولضمان هذا الحق يتوجب على الدولة اتخاذ الإجراءات القانونية، التي من شأنها أن تضمن هذا الحق، بما في ذلك الاجراءات التي تتيح للأجهزة المختصة من قبيل (منظمات الحقوق الدولية أو الهيئات المستقلة عن الحكومة) مراقبة التطبيق الالزامي للنصوص القاضية بالمعاملة الإنسانية للمحرومين من حرياتهم كافة.

وختاماً : ان سجل حقوق الإنسان في العربية السعودية، سجل مليء بعمليات التعدي والتجاوز والانتهاك على حقوق الإنسان وحرياته.

فالمواطن السعودي يعيش حالة من القمع والاضطهاد والتمييز والإلغاء والنفي في كل شيء. فهو سجل أسود ولا يعبر إلا على وحشية النظام السعودي وتهاونه بحقوق الإنسان وتجاوزه المستمر على حريات المواطنين المختلفة.

الفصل الثالث

قراءة في الأنظمة الثلاثة

مع إنتهاء كارثة الخليج الثانية بدأت القوى الدينية والسياسية والاجتماعية في العربية السعودية تضاعف من جهودها وضغوطاتها على الحكومة السعودية، للبدء بعملية الاصلاح السياسي، بإشاعة الديمقراطية، وصيانة حقوق الإنسان ، وتأسيس مجلس شورى منتخب، يمارس دوراً فاعلاً وحقيقياً العملية السياسية الداخلية والخارجية.

ففي نوفمبر ١٩٩٠ م ، وقَّع نحو (٥٠) رجلاً من الشخصيات المهمة في المملكة، بينهم ثلاثة من الوزراء السابقين، وعدد كبير من رجال الاعمال، والاكاديميين البارزين، وقعوا على عريضة طالبت الملك بتحقيق اصلاح شامل لنظام الحكم، ووضع نظام لتحديد موضع العائلة الحاكمة في النظام السياسي، واصدار دستور يحدد واجبات وحقوق المواطنين السعوديين، وإنشاء مجلس للشورى ذي صلاحيات واسعة، وتخفيف المركزية الادارية بوضع نظام للادارة المحلية.

كما طالب الموقعون بإصلاح النظام القضائي، وعدم احتكار الافتاء، وتكريس المساواة بين المواطنين دون تمييز عرقي أو طائفي، واعادة النظر في قوانين الاعلام بما يتماشى مع حرية التعبير والحوار البناء.

وفي نوفمبر أيضاً وجه عدد من شخصيات الشيعة في المنطقة الشرقية، رسالة إلى الملك فهد، أعربوا فيها عن ترحيبهم بإعلان الملك بشأن مجلس الشورى، وتمنّوا أن يرى النور ليكون معبّراً عن وحدة البلاد وشعبها دون إستثناء.

وفي ديسمبر ١٩٩٠ م ، وقّع عدد من الشخصيات، مذكرة أخرى أرسلت إلى الملك، تطالبه بامور عديدة من بينها: "ضرورة الإسراع بوضع نظام للحكم، ودستور البلاد الدائم، ونشره على الناس لينقحوه ويوافقوه عليه في استفتاء عام" و "ضرورة استكمال مشروع مجلس تأسيسي منتخب من جميع مناطق المملكة، لكي يكون هيئة تشريعية ورقابية لتنفيذ مواد الدستور، واقرار الخطط، ومعالجة المشاكل المطروحة، ولكي يكون ضميراً حياً يعبّر عن ضمير الشعب والأمة، وعيناً قانونية تحمي مصالح بلادنا ومواطنينا من زلل إستغلال أي مسؤول لمركزه".

وفي ١٨ مايو ١٩٩١ م ، وقّع حوالي خمسمائة شخصية من كبار رجال الدين، وأساتذة الجامعات من ذوي التوجه الديني، على عريضة باركها الشيخ عبد العزيز بن باز. وقد تضمنت العريضة التي رُفعت إلى الملك المطالب التالية:

"إنشاء مجلس للشورى" مع الاستقلال التام، دون أي ضغط يؤثر على مسؤولية المجلس الفعلية، وتحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع في أخذ الحقوق وأداء الواجبات وتطهير أجهزة الدولة من كل من تثبت ادانته بفساد أو تقصير ، بصرف النظر عن أي اعتبار وإقامة العدل في توزيع المال العام بين جميع طبقات المجتمع وفئاته.

ونشر الوعي من خلال الخبر الصادق، والنقد البناء بالضوابط الشرعية، وكفالة حقوق الفرد والمجتمع.

وهكذا استمرت ضغوطات الشعب ونضالاته، مطالبة السلطة السياسية بالبدء بالإصلاحات السياسية، وتقنين العملية السياسية، بحيث تكون خاضعة لقانون ودستور. وبفضل جهود وجهاد قطاعات الشعب المختلفة، رضخت السلطة

السعودية وأعلنت بتاريخ (١ / ٣ / ١٩٩٢ م) عن الأنظمة الثلاثة (النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق أو المقاطعات).

ونوضح رؤيتنا عن هذه الأنظمة الثلاثة من خلال النقاط التالية:

١ ـ تأكيد السلطة المطلقة للملك : إذ نصت غالبية بنود النظام الأساسي، على إعطاء صلاحيات واسعة للملك، بحيث يصبح هو المحور الاول والأخير للحياة السياسية . فمواد الأنظمة الثلاثة تنص على الدور المطلق، والصلاحيات الواسعة للملك، كمرجع للسلطات، وكرئيس لمجلس الوزراء، وكقائد أعلى لكافة القوات المسلحة، وأن بيده تعيين الوزراء والأمراء والنواب والضباط، كما تضمنت الأنظمة على أكثر من عشرين مادة يرجع في تطبيقها إلى المرسوم الملكي.

كما ينص النظام الأساسي، على أن الملك بإمكانه أن يقوم بحل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه.

وبالنسبة إلى مجلس الشورى المرتقب فقد نصت بنود نظامه على أنهم كلهم معينون من جانب الملك، وأنه هو الذي يقوم بتعيين رئيس المجلس ونائبه والأمين العام للمجلس ، بل أن الأنظمة الداخلية لتسيير شؤون المجلس المرتقب هي الأخرى مفروضة على أعضاء المجلس من قبل الملك. لذلك فإن "مجلس الشورى ليس فقط من دون أنياب، بل أيضاً ويا للغرابة من دون سياسة، ولا يمكن لهذا المجلس أن يسن الوقانين، بل له فقط أن يدركها، وهو لا يتمتع بسلطة قضائية ولا يحق النظر في الموازنة الوطنية، ولا حتّى في موازنة نفسه ، ولا في أية حسابات أو إجراءات. فكل تلك الأمور ينظمها مرسوم ملكي"[٨].

وخلاصة الأمر : أن النظام الأساسي للحكم أعطى، صلاحيات واسعة للملك، باعتباره صاحب السلطة المباشرة بما في ذلك:

١ ـ إختيار وإعفاء ولي العهد (المادة ٥).

٢ ـ رئاسة السلطات الثلاث، التنفيذية، والتشريعية، والقضائية ، (المادة ٤٤).

٣ ـ تنفيذ الأحكام القضائية (المادة ٥٠).

٤ ـ تعيين وإقالة القضاة (المادة ٥٢).

٥ ـ رئاسة مجلس الوزراء وتعيين وإقالة الوزراء، وحل وتشكيل الوزارة (المادة ٥٦ و ٥٧).

٧ ـ تعيين وعزل ضباط القوات المسلحة، وموظفي الدرجة الممتازة المدنيين، ورؤساءالمؤسسات المستقلة (المادة ٦٠).

٨ ـ تعيين وإقالة أعضاء مجلس الشورى، وحل المجلس، وتعيين بديل له (المادة ٦٨).

٩ ـ إصدار الأنظمة والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية والامتيازات وتعديلها أو إلغائها (المادة ٧٠).

١٠ ـ الإنفاق من الأموال العامة خارج المقرر في مزانية الدولة (المادة ٧٣).

١١ ـ إصدار الميزانية العامة للدولة (المادة ٧٦).

١٢ ـ مراقبة إنفاق الأموال العامة، وأداء الأجهزة الحكومية (المادة ٧٩ و ٨٠).

١٣ ـ تعديل النظام الأساسي (المادة ٨٣).

---

[٨] ـ جريدة السفير ـ الأربعاء (١٢ / ٥ / ١٩٩٣ م) عن مجلة لندن ـ ريفيو أوف بوك ـ.

١٤ ــ الفصل في الخلاف بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء (المادة ١٧ ــ نظام مجلس الشورى).
١٥ ــ تعيين أمراء المناطق ونوابهم ومحافظي المحافظات وأعضاء مجالس المناطق وعزلهم (المادة ٤ ، ١٠ ، ١٦ ، ٢٠ ، نظام المناطق).

إن هذه الصلاحيات الواسعة، التي أعطاها النظام للملك، تجعل الدولة كلها تقريباً تحت تصرفه ، مع أنه لا يوجد أي نظام لمحاسبته أو مساءلته ، الأمر الذي يثبت حقيقة ان الانظمة الجديدة كرست الإنفراد المطلق للملك في حياة البلاد السياسية.

٢ ــ لا تنسجم وتطلعات الشعب: "هذه الانظمة الثلاثة جاءت مفرغة من محتواها ومخيبة لآمال المواطنين، لأنها لا تبشر بأي إصلاح سياسي، ولا تحمل أي تغيير في منهجية الحكم، وإنما هي تقنين للواقع وإصباغه الشرعية الدستورية، هذا ما اعترف به الملك صراحة في خطابه الذي أعلن فيه الانظمة بتاريخ (١ / ٣ / ١٩٩٢ م) حيث قال ما نصه : إن هذه الأنظمة الثلاثة، إنما هي توثيق لشرع قائم وصياغة لأمر واقع معمول به ".[٩]

بهذه الكلمات وضح أحد زعماء المعارضة في السعودية أن هذه الأنظمة لا تنسجم وتطلعات الشعب، حيث أنها تجاهلته والقوى المختلفة، وألغت دوره كلياً في العملية السياسية، كما أنه ليس له دور في صياغة هذه الأنظمة، حيث قامت الحكومة بذلك عبر لجنة سميت لجنة العشرة رأسها وزير الداخلية. خلافاً لما هو متداول في أغلب الدول، حيث ينتخب الشعب مجلساً تأسيسياً يمثل كل المناطق والشرائح والتوجهات الشعبية، ليقوم بوضع الأنظمة الأساسية للبلاد، وخلافاً لمطالب الشعب وتطلعاتهم. إذ جاء في العريضة التي وقعها مجموعة من الشخصيات، وأرسلت إلى الملك في ديسمبر (١٩٩٠ م) "فتح المجال أمام الصحافة لتعبر بحرية مسؤولة وكاملة عن واقع بلادنا بإيجابياته وسلبياته وأن يكون لها إستقلالها ومسؤوليتها في التعبير عن آراء كتّابها والمواطنين، وأن يوضع لها نظام عصري جديد. وأن تكون مرآة للمواطن الصالح المتطلع إلى مستقبل أفضل ووطن أفضل وحياة أفضل. فتستقبل آراؤه وإنتقاداته".

كما طالب الموقعون بـــ "ضمان حرية التعبير عن الرأي والفكر والنقد على كافة المستويات، وفتح المجال أمام الصحافة ، بحيث تصبح مسؤولة شريفة تؤمن بتبادل الآراء واختلافها، واحترام الرأي، والرأي الآخر، وتقوم بتعميق مضمون الانتماء للكيان وللوطن، وتعمل على استقرار تقاليد احترام حرية المواطن الشخصية والثقافية والاجتماعية، وان الرأي الواحد والمفروض بالقوة لا يتجذر في النفوس".

ويؤكد النظام الاساسي ان لا دور ولا رأي للشعب في أي تعديل أو تغيير في مواد هذه الأنظمة، كما هو صريح في المادة (٨٣) والتي تنص (لا يجري تعديل هذا النظام إلاّ بنفس الطريقة التي تم بها إصداره).

ويقول أحد زعماء المعارضة في السعودية في هذا الصدد أنه بالطبع، لم يؤخذ رأي الشعب في افراز هذه الانظمة عبر أي شكل من أشكال الاستفتاء، ولاتتضمن أي مادة من مواد الانظمة الثلاثة، أي اشارة لدور الشعب أو رأيه أو مشاركته، فحتى مجلس الشورى والذي يفترض فيه، أن يكون ممثلاً للشعب ، ومجالاً لمشاركته فإن أعضاءه، يعينهم الملك. كما جاء في المادة رقم (١٠) من نظام مجلس الشورى. وجاء أيضاً في المادة (١٧) من نفس النظام

[٩] – تصريح الشيخ الصفار لجريدة القدس العربية بتاريخ (٨ ــ رمضان ــ ١٤١٢ هـ).

أنه "ترفع قرارات مجلس الشورى إلى رئيس مجلس الوزراء ويحيلها إلى مجلس الوزراء للنظر فيها، فإن اتفقت وجهات نظر المجلسين صدرت بعد موافقة الملك عليها، وإن تباينت وجهات النظر فللملك اقرار ما يراه".

بينما يفترض في هذه الأنظمة أنها تمس واقع الشعب ومستقبله، وتعني كل فرد من افراده، لكن الحكومة اعتبرت نفسها صاحبة الحق المطلق في وضع هذه القوانين حسبما ترى وتشاء دون اي رجوع أو مراجعة لرأي المواطنين لا في وضع هذه القوانين وصياغتها، ولا في مناقشتها ومدارستها، ولا في أخذ رأيهم حولها عبر التصويت والاستفتاء، إلا يشكل ذلك استخفافاً بعقول المواطنين واستهانة بآرائهم وأفكارهم ؟ وأي استخفاف أكبر من أن تلزم الناس بأنظمة وقوانين لإدارة شؤون حياتهم وللتحكم في مستقبلهم دون أن يفسح لهم أدنى مجال للمشاركة في وضع تلك القوانين أو تفهمها.

كما أن هذه الأنظمة تحكم على المواطنين، وتفرض عليهم تجميد عقولهم إلى الأبد. ومنعها من التفكير في أي شأن من شؤون حياتهم العامة، حيث لا رأي لهم في إختيار الملك الذي يحكمهم حالياً، والملك الذي سيحكمهم في المستقبل (ولي العهد) ولا في انتخاب الامير الذي يدير منطقتهم ولا نائبه، ولا في اختيار النواب الممثلين للشعب في مجلس الشورى أو مجلس المقاطعة كما لا تعطي هذه الانظمة للمواطنين حق ابداء الرأي وحرية التعبير بتشكيل الاحزاب والمنظمات والنقابات الشعبية، أو عبر حرية الصحافة والعمل الثقافي "فكل شيء بيد الحكومة ولا دور ولا مجال للمواطنين"[١٠].

وجاء في تصريح صحفي باسم المعارضة في السعودية ، حول الاصلاحات السياسية بتاريخ الاول من مارس عام ١٩٩٢ م ، أن النظام الأساسي الذي يقوم مقام الدستور، لم يتضمن إقراراً بالحقوق الأساسية للمواطن، ولا سيما حرية العقيدة والتعبير وتشكيل الجماعات، والمشاركة في العمل السياسي. وقال المتحدث : ان المعارضة قد رحبت ترحيباً متحفظاً ، بإعلان النظام الاساسي ونظامي المناطق ومجلس الشورى، حيث أنها تعبر عن تطور أولي في الحياة السياسية التي بقيت مغلقة وجامدة عند وضعها القديم طيلة نصف قرن من الزمن، وأنها تجد فيها خطوة في الطريق الصحيح، لكنها تعتبر أن ما أعلن بالفعل لا يلبي حاجة البلاد الراهنة والمستقبلية، لا سيما في ضوء الانعكاسات المحلية لأزمة الخليج.

وفي الوقت الذي يطلب من المواطنين، مبايعة الملك على السمع والطاعة. في كل الظروف (المادة ٦) ، ويقرر أن العائلة باعتبارها نواة المجتمع، يجب أن تربي أبناءها على طاعة الملك (المادة ٩) ، أغفل أي دور للمواطنين في اختيار الملك أو ولي العهد، كما أغفل الواجبات التي تترتب على الملك تجاه الوطن والمواطنين.

٣ ــ لقد تكرر في هذه الانظمة، النص على استناد الحكم إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله كما في المادة (١ ، ٥ ، ٦ ، ٧) وغيرها من المواد، ولكن الانظمة لم توضح طريقة فهم واستنباط المبادئ والاحكام من الكتاب والسنة ونحن نعلم ان السلطة السعودية، ومنذ تأسيس دولتهم الاولى والى الآن، يستخدمون الدين لمصالحهم الشخصية ومن أجل تبرير أعمالهم الشخصية، ومواقفهم السياسية والاقتصادية ولا تسمح هذه السلطة تجاوز الدين الخطوط المرسومة له في تبرير سياسات النظام وأعماله، فحينما تحولت جماعات الاخوان إلى خطر يهدد حكم إبن سعود قامت السلطة بتدميرهم والقضاء عليهم. فالمصلحة السياسية هي التي تحدد موقف آل سعود من الدين والقضايا

[١٠] – من محاضرة للشيخ الصفار بتاريخ (٤ / ٣ / ١٩٩٢ م).

الاسلامية، فالدين في القاموس السعودي، أداة يمكن توظيفها في توسع نفوذ السعودية في العالم العربي والاسلامي، ويمكن من خلالها مواجهة التيارات الثورية التي تنشر وتتوسع في العالم العربي والإسلامي.
لذلك فلا يكفي ان تتكرر مقولة استناد الاحكام والاجراءات المختلفة إلى الدين (الكتاب والسنّة)، وانما لا بد ان يستوعب الدين جميع النشاطات الزمنية والروحية للمجتمع، بمعنى ان كل نشاط وعمل في الاطار الاجتماعي والسياسي، ينبغي أن يكون خاضعاً لقيم الدين والعقيدة. كما أن السلّم الاجتماعي ينبغي أن لا يكون خاضعاً لمعايير مادية أو وضعية، وإنما هو خاضع للمعايير والمقاييس الدينية والعقيدية.
ونلاحظ أيضاً على بنود النظام الأساسي، نوع من التناقض إذ كيف يعقل أن نصوص النظام تستند على الكتاب والسنة وفي نفس الوقت، نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي، ويكون الحكم في أبناء الملك المؤسس "عبد العزيز" وأبناء الأبناء كما جاء في المادة رقم (٥). فهل هذه المادة مستوحاة من كتاب الله وسنة رسوله (ص) ومطابقة للشريعة الإسلامية إضافة لما ذكر أعلاه على الأنظمة الثلاثة، فقد أورد المتحدث باسم المعارضة في السعودية، (الاندبندنت) بتاريخ ٣ /٣ / ١٩٩٢ م . وهذه الملاحظات كالآتي:
*لم يتم الإشارة إلى أن النظام الاساسي هو الحاكم على قوانين البلاد الحالية، والتي ستصدر في المستقبل، أو على كون نصوصه حاكمة ومقيدة لصلاحيات الملك وولي العهد، كما أن المادة الخامسة التي وصفت نظام الحكم اوضحت أنه مَلَكي، لكنها أغفلت الإشارة إلى انه دستوري، الأمر الذي يشير إلى أن النظام الأساسي يقر بالوضع السابق لنظام الحكم باعتباره ملكياً مطلقاً.
*أغفل النظام الأساسي الإعتراف الصريح بالحقوق الأساسية للمواطنين، رغم وجود إشارة مجملة إلى احترام حقوق الإنسان، أن الحقوق التي تم إغفالها ، هي على الخصوص حرية الأفراد في العقيدة وحرية الرأي والتعبير في القضايا المختلفة بما فيها القضايا السياسية بأي وسيلة سلمية، كما أغفلت الأنظمة حرية المواطنين وحقهم في المشاركة السياسية والنشاط السياسي خارج الإطارات الحكومية.
*ينص النظام الأساسي على إلحاق وسائل الإعلام المحلية بالدولة، ويفرض عليها الإلتزام بسياساتها (المادة ٣٩) . وفي ذلك خرق واضح لحرية المواطنين في التعبير عن آرائهم سيما في القضايا التي لا تنسجم مع السياسات الحكومية.
*أغفل النظام الأساسي ونظام مجلس الشورى النص على الحصانة السياسية لأعضاء مجلس الشورى وأعضاء مجالس المناطق، والحصانة القضائية للقضاة، وألحقهم وظيفياً بنظام الخدمة المدنية، الأمر الذي يسمح باتخاذ اجراءات إدارية ضد أي منهم ، وهو ما يخالف الأنظمة الدستورية المتعارفة في العالم.
أغفلت الأنظمة الثلاثة، أي ذكر للتمثيل الشعبي الإنتخابي، فقد تقرر أن يتشكل مجلس الشورى ومجلس المناطق بالتعيين. والجدير بالذكر أن مجلس القضاة الأعلى الذي يعتبر الجهة العليا في السلطة القضائية يتشكل أيضاً من أعضاء معينين بأمر ملكي.
وخلاصة الأمر: أن هذه الأنظمة الثلاثة لا تلبي الحد الأدنى من مطالب الاصلاح التي قدمها المواطنون، كما أنها لا تسد الحاجة إلى اصلاح النظام السياسي بالصورة التي تتناسب مع التطورات والتحولات الراهنة في العالم. لذلك فإن الحاجة ماسة إلى مزيد من الاصلاح حتّى تتحقق تطلعات الشعب في إقامة نظام سياسي عادل يحكمه القانون، ويمثل الشعب بمختلف قواه وتياراته.

الفصل الرابع

السعودية دولة الغرب في المنطقة

إنطلاقاً من قيم المركزية الأوروبية والغربية، في التحليل والمرجعية المعرفيــة، حــاول المفكــرون والمحللــون الغربيون، أن ينظروا إلى العالم الثالث إستناداً إلى إطارهم المرجعي الغربي. وهو إطار يؤدي بكل تأكيد إلى التحيز والتمركز حول الذات الأوربية.

ولذلك كان دائماً التفكير في مشاكل العالم الثالث، تفكير بالوكالة، حيث أن الأدوات النظريــة التحليليــة، لا تنتمــي معرفياً إلى العالم الثالث، بل هي أدوات معرفية وتحليلية غربية تطبق على واقع العالم الثالث. وبفعل هــذا الفهــم الخاطئ، الذي قدمه الأدب التنموي لطبيعة العالم الثالث، وملامح المأساة التي يعيشها، أبعادها وعواملها المختلفــة. لقد كان من نتائج هذا التشخيص الخاطئ أن نسبت أسباب التخلف إلى الأوضاع البنيوية والاجتماعية والحــضارية، لهذا العالم، بل وصلت بهم الجرأة أن قالوا : إن الظاهرة الاستعمارية ذاتها لعبت دوراً رئيسياً في تطــوير العــالم الثالث وتحديثه وتنمية هياكله الأساسية. وفي هذا الإطار حاول المفكرون الغربيون أن يفلسفوا واقع العــالم الثالــث والشرق خصوصاً بما اطّلع عليه مفاهيم الاستبداد الشرقي، ونمط الانتاج الآسيوي وتم الــسقوط فــي شــباك هــذا الموقف المنحاز عند تعميم التجربة الخاصة للغرب وإعطائها بُعداً شمولياً في الزمان والمكان، فالمهم السير مع خط التطور الأوروبي ، منطلقاً وسياقاً وغاية. المهم رؤية المراحل الأوربية وتطوراتها في تاريخنا. ولذلك هناك بحــث مستمرلمطابقة تأريخنا مع التاريخ الأوروبي.

ومن هنا فإن "مصطلحات نمط الانتاج الآسيوي، والاستبداد الشرقي، لم تأت كمصطلحات أفرزتها التجربة الداخلية أو الحقيقة للمجتمعات الشرقية، أو نتيجة تحليل علمي لهذه المجتمعات. بل محورها رؤية التاريخ عبر اوروبا، انها نتاج صراع حضاري ترافق مع تنامي الحضارة الاستعمارية الرأسمالية ونزعتها للاستيلاء على ما عداها، ولإنجاز هذه المهمة كان عليها البدء بتدمير المجتمعات الأخرى، وأنها قد غطت عمليتها هذه برسالة حضارية مدّعية أن ما تدمره هو التخلف والاستبداد والجمود، ومقابل الاستبداد الشرقي تقف الحرية والديمقراطية الغربية، ومقابل التخلف الشرقي القائم على عدم المبادرة الغربية تقف المبادرة الرأسمالية الفردية" [١١].

ضمن هذه الرؤية نفهم طبيعة العلاقة التي تربط الدولة الغربية بالنظام السعودي تاريخاً وحاضراً.

إذ أن الدولة السعودية المستبدة والديكتاتورية ليست وليدة الطبيعة الشرقية كما يزعم الغربيون. بل هي وليدة الغرب وصنيعته، وأن نظرة بسيطة إلى بداية تكوين وتأسيس الدولة السعودية يجعلنا نكتشف هذه الحقيقة، إذ أن الملك عبد العزيز كان يتلقى راتباً شهرياً من وزارة المستعمرات البريطانية.

"ولما رأت بريطانيا أن ابن سعود، قد استطاع تثبيت حكمه في الرياض، بادرت إلى الاتصال به، وعقدت سلسلة من الاتصالات السرية كان يُزوَّد خلالها برزم من الجنيهات الذهبية وقد توجّت هذه اللقاءات بلقــاء الكــابتن شكــسبير المندوب الانجليزي في الكويت عام (١٩١٣ م) مع عبد العزيز في الرياض، وكان الغرض كما يقول فيلبي : هــو تمثيل بريطانيا في بلاطه. وكانت مهمة شكسبير أن يحشد قوى عبد العزيز وابن الرشيد بأمر من بريطانيــا ضــد

---

[١١] – مجلة الفكر العربي المعاصر، العددان (١٤ ــ ١٥) أيلول ١٩٨١ م.

الاتراك، ولكنه لم يستطع أن يثني ابن الرشيد سداً لمنع النفوذ التركي والألماني من التسلسل إلى قلب الجزيرة العربية"[١٢]. واستمر الدعم والعطاء البريطاني إلى ابن سعود، حتّى تحولت السعودية فيما بعد إلى ضيعة غربية محضة، إذ موّل الغرب جميع عمليات عبد العزيز وغزواته، كما دُعم عبد العزيز في تثبيت أركان حكمه ومملكته.

وبالتالي فإن تحالف الدولة السعودية مع الغرب عموماً . كان يأتي في إطار مشروع واحد، هو تدمير الأسس الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السليمة للمجتمع، من أجل تبعيته الكاملة للغرب في كل شيء. ومن هنا فإن الدعوة لتدمير مجتمعاتنا، لا لصالح التقدم، بل لصالح تدمير الأسس، وبناء التخلف الذي يسمح ببناء الغرب وتقدمه.

وإن هذا المشروع الذي يتبناه الغرب تحت عنوان الديمقراطية والحضارة والتحديث والعصرنة والمدنية، لم يحطم ذلك القمع والاستبداد الشرقي، بل حطم الأمم والشعوب، وخطوط التطور الشرقية. ليبني على أنقاضها أمماً ومجتمعات ودلاًوتجارب مقطعة مشوهة متفسخة طفيلية. هي التي تحمل حقيقة الاستبداد والبطش والإرهاب. الذي هو الوجه الآخر الملازم والضروري لحريات الغرب وديمقراطيته المطلقة.

والنظام السياسي السعودي، وليد هذه الحالة ونتاج هذه المسيرة، فالإستبداد الذي نواجهه، هو الاستبداد والقمع الذي زرعته الدوائر الغربية والاستعمارية في بلادنا، لأنه استبداد موجه إلى تحطيم أسس وثوابت وضمانات هذا المجتمع كما كانت تاريخياً بخصائصه العقيدية والحضارية، وبالتالي فإن الغرب الاستعماري، هو زرع العائلة السعودية الحاكمة، بالقمع والاستبداد في بلادنا. وهي التي تباشر عملية تدمير المجتمع وعوامل تجدده وتطوره، ومن الحقائق التاريخية الثابتة، أن التقدم والرفاه الذي حققه الغرب لمجتمعاته، والتطور التقني والتكنولوجي المتحقق في زماننا هذا . جرى قبل كل شيء على حساب البلدان النامية، الملايين من الناس تموت في كل عام جوعاً، بينما يفرض الغرب أسعاره في السوق العالمية التي يسيطر عليها على المواد الخام والمنتوجات التي يستوردها من هذه البلدان.

ودائماً نجد أن الغرب يأخذ موقفاً أخلاقياً مزدوجاً من هذه البلدان . لقد ساند الغرب دائماً وعبر الحقب الزمنية المختلفة، الأنظمة الأكثر تخلفاً وشمولية، وهي التي تمارس أبشع أشكال التنكيل والقمع ضد شعوبها. "فقد كان الغرب هو الذي يدرب الشرطة السرية في هذه البلدان على أفضل الطرق في إخراس المعارضة. إن معظم القيود التي توضع في أيدينا مصنعوة في ألمانيا الاتحادية أو الولايات المتحدة، وإذا ما يتحدث عن الجريمة قبل أي شيء آخر. فهي (الدول الغربية) بدل ان تقدم لهذه البلدان التكنولوجيا الصناعية والزراعية المتقدمة تزودها بأحدث الطائرات والدبابات وأسلحة الدمار الأخرى" . ولذلك نجد أن غالبية دول العالم الثالث تنفق أغلب ميزانيتها في برامج التسليح وشراء المعدات العسكرية. والنظام السعودي لا يشذ عن هذه القاعدة، إذ هو ربيبة الغرب وصنيعته التاريخية والسياسية. وعلى ضوء هذا التصور التاريخي، نرى أن الغرب مسؤول مسؤولية مباشرة عن أوضاع حقوق الإنسان والديمقراطية في بلادنا. وإننا واذ نحمل الغرب مسؤولية غياب الحريات وإنتهاك حقوق الإنسان التي يقوم بها النظام السعودي نؤكد على الأمر التالية:

١ ــ ان الإستقرار السياسي والإقتصادي، الذي ينشده الغرب في العربية السعودية، لا يمكن أن يتحقق بسياسة القمع والبطش والإرهاب، إذ أن العنف لا يولد إلاّ عنف مثله، إن الطريق الوحيد لضمان الاستقرار في بلادنا، هو طريق

---

[١٢] ــ بريطانيا وابن سعود ــ العلاقات السياسية وتأثيرها على المشكلة الفلسطينية (ص ١٧).

الحرية وإطلاق قيم المشاركة، وعدم إحتكار السلطة من قبل شخص أو عائلة، لذلك فإن إصرار الغرب على دعم نظام ديكتاتوري، لا شعبية له قد يهدد مصالح الغرب في منطقتنا بشكل جدي.

ومن الحقائق الأزلية الثابتة، أن كرسي الحكم لا يمكن أن يستقر على برك من الدم والظلم والتزييف والتضليل والاتهام الرخيص، واغتيال حق الأبرياء والمخلصين في العيش الحر الكريم. وإنما كرسي الحكم يرسو بالعدل والمشروعية تأسيس الولاء للدولة على أساس القوة والقهر والقمع والإرهاب، وإنما يتأسس الولاء للدولة بشكل طبيعي بالحرية والعدالة والمساواة والتعاون، والحفاظ على كرامة المجتمع ومقدساته.

إن العنف والإرهاب، لا يمكن إعتبارهما العمل الفعال الذي يؤدي إلى حل المسائل الاجتماعية والسياسية الموجودة في المجتمع. فالعنف لا يشفي الجراح، وإنما يزيدها عمقاً وصلابة ، لذلك قيل : إن العنف يدعو إلى العنف المضاد.

٢ ــ إن الغرب بكل دوله ومؤسساته ، يتعامل مع شؤون الوطن العربي والاسلامي، بشيء من الإزدواجية والكيل بمكيالين، بحيث يكون الناظم الحقيقي والفعلي لهذه العلاقة أو السياسة هو المصالح السياسية والاقتصادية الغربية.

وإننا نطالب الولايات المتحدة الأمريكية التي تربطها بالسعودية روابط وعلاقات استراتيجية ومتعددة. أن تضغط على الحكومة السعودية من أجل ضمان حقوق الانسان، وعدم التعدي على حرياته وعقائده. وينبغي ان تتضافر جهود كل الدول الغربية التي لها مصالح حيوية في العربية السعودية في هذا الطريق. طريق الضغط المتواصل على النظام السعودي من أجل أن يفسح المجال لمواطنيه من ممارسة حرياتهم السياسية والشخصية.

وينبغي أن تدرك الدول الغربية، أن المشروع الأساسي للحكومة السعودية، ليس تطوير المواطن والمجتمع في جميع الحقول والمجالات، أو إشاعة الديمقراطية السياسية والعدل الاجتماعي. وإنما وبكل تحديد أن مشروعها يتجسد في أنها تستمر في السلطة وتتحكم في رقاب الشعب، وتقمع حرياته، وتهين كرامته، وتعبث بأمنه وثرواته.

وبالطبع نحن حينما نطالب بأن تضغط الدوائر الغربية المختلفة على السعودية في سبيل إفساح المجال للحريات والمشاركة السياسية، لا تنتظر أن تقوم السعودية بتنفيذ هذه الأمور بين عشية وضحاها. إذ إننا ندرك أن الصراع طويل ومرير، ولكن من المطلوب أن يكون مبدأ الديمقراطية وحقوق الإنسان حاضراً في سياسات الغرب الخارجية. من أجل مصداقيتهم لدى الشعور ، ومن أجل مصالحهم ومستقبلهم في هذه المنطقة.

٣ ــ تحاول أن تروّج بعض الجهات والدوائر، أن إرساء مبدأ الديمقراطية في السعودية، يحوّلها إلى قلعة أصولية تهدد مصالح الغرب الحاضرة والمستقبلية. وأن من الأفضل للغرب أن يغض النظر عن مسائل حقوق الانسان في السعودية.

لكل هؤلاء نقول: إن التيار السلفي الوهابي، لا يشكل اغلبية في بلادنا، ولكن وبحكم إفساح المجال لهذا التيار من قبل الحكومة للعمل والنشاط والاستفادة من مقدرات وامكانيات الدولة، يتراءى للناظر من بعيد أن هذا التيار يشكل القوة الكبرى داخل البلاد . إننا نقول : إن هناك قوى وتيارات سياسية وإجتماعية أخرى في العربية السعودية اكثر إعتدالاً وديمقراطية. وهؤلاء قوى فاعلة في البلاد. وأن تهويل وتضخيم الخطر الأصولي تقف وراءه الحكومة السعودية حتّى تتجاوز ضغوطات الغرب فيما يرتبط بالديمقراطية وحقوق الإنسان. السلطة السعودية تهوّل وتضخم الخطر الأصولي، لكي لا يدعم الغرب التوجهات الديمقراطية والحقوقية في بلادنا.

نحن نقول إن افساح المجال للعمل والتحرك من قبل التيارات الأخرى. سيكشف للجميع أن التيار السلفي، لا يشكل أغلبية في البلاد، وأن الحل لتجاوز خطر العنف ليس في القضاء على التوجهات الديمقراطية في السعودية. بل الحل الحقيقي يكمن بإشاعة الديمقراطية والمحافظة على حقوق الإنسان والمشاركة السياسية.

وينبغي أن يدرك الغرب، أن هذا الطريق هو السبيل الوحيد لاستقرار المنطقة وعدم دخولها في دوامة العنف والعنف المضاد.

الفصل الخامس

التحول إلى الديمقراطية

"إن أفضل حكومة هي تلك التي تعلمنا كيف نحكم أنفسنا".

"جوته"

إن من الخطأ الاعتقاد، أن الانتقال من نظام فردي ــ تسلطي استبدادي ، إلى نظام شوروي ديمقراطي ــ تعددي . يأتي من القرار والاستراتيجة الجديدة التي تتخذها النخبة السياسية الحاكمة. وذلك لأن الديمقراطية الحقيقية هي التي تكون بعيدة عن القوى الاجتماعية والسياسية الموجودة في البلد. كما أن مقياس الديمقراطية ليس منحصراً في حقل السياسة فقط، بل هي نمط للعلاقة وتداول السلطة والقرار في كل الحقول والأبعاد . وقبل ذلك هي ثقافة وممارسات وطرائق عملية تمس الجوهر لا المظهر فقط. لأن الديمقراطية والحرية ، ليست حقاً قانونياً أو دستورياً فقط. بل هو ممارسة وعملية دائمة، ونمط ثابت في العملية السياسية . يتطلب وضع اجتماعي واقتصادي وتعليمي يدفع المواطن باستمرار نحو ممارسة هذا الحق ومؤسسته.

ومن هنا فإن القوى والتيارات والشخصيات الدافعة نحو التحول الديمقراطي. ينبغي أن تكون معبرة بشكل حقيقي عن قطاعات المجتمع وهمومه. حتّى لا يكون التحول نحو الديمقراطية مجرد مناورة ومحاولة من قبل النخبة السياسية الحاكمة لبقاء تسلطها وهيمنتها، ولكن بعناوين وشعارات أخرى. وحتى لا يكون هناك تقليد آلي وسطحي لأشكال الديمقراطية في الغرب ، لأن التحول الشكلاني للديمقراطية دون قاعدة إجتماعية وثقافية تدعم هذا التحول، وتكرس قيمه ومبادئه هو الذي يؤسس خمائر التبعية السياسية، وتخريب البنية الاجتماعية، والاهتمامات الجوهرية للمواطن. كل ذلك يكون بعنوان التحول الديمقراطي (الشكلي). الذي هو في جوهره تكريس لمبدأ الاستبداد والهيمنة السياسية بعناوين وواجهات أخرى. وبالخصوص إذا عرفنا أن آلية السلطة السياسية السعودية تسير وفق نمط قبلي ــ عشائري يحتكر كل الامتيازات السياسية والمادية وفق رؤية استعلائية تمنع أي جهة من المشاركة في إتخاذ القرارات أو البت برأي في مشكلة عامة. ولكن كيف تتم عملية التحول الديمقراطي:

١ ــ الاعتراف بالقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الموجودة في المجتمع . والسماح لها بالقيام بدورها وإشاعة أفكارها وتصوراتها بالطرق الشرعية.

ولا شك ان مجتمعنا مليء بالقوى والتيارات التي تعمل وتنشط في الخفاء بفعل عملية القهر والبطش التي تمارسها السلطة إتجاه أي رأي معارض.

وأن الديمقراطية والحرية تقوم في أساسها وجوهرها على شرعية وجود رأي آخر مخالف، له الحق في تأسيس المؤسسات وتعبئة الشعب وحشده لتطلعاته وآماله المشروعة وأن الحرية ليست مرتبطة فقط بالتصرفات الفردية أي

انها لا تخص فقط حقوق الفرد وحريته وحمايته من أي تعسف. وإنما للحرية جانب مهم، وهو الممارسات المؤسسية الديمقراطية التي تؤكد هذه القيمة في النظام السياسي والواقع الاجتماعي. فالديمقراطية تعني : التعدد التنظيمي للقوى الاجتماعية في أحزاب سياسية، وهيئات ثقافية دونما قيود إلا أحكام وبنود الدستور. وتعني حق الأحزاب والتنظيمات والجمعيات في الاتصال بالجماهير على أوسع نطاق وبكل وسائل الاتصال. فالديمقراطية الحقيقة هي عبادة عن نهج سياسي يعتمد في بناءه وقراراته على نظام مؤسسي، ويفضي إلى قرارات سياسية تعبر عن رأي الشعب، ومشاركاً في صياغتها وإيجادها على الأرض.

٢ ــ البناء القانوني للدولة : من الأسس الجوهرية لأن نظام مدني، هو وجود قوانين ولوائح لجميع مرافق الدولة والمجتمع، بحيث يكون القانون هو مصدر التصرفات والأعمال المختلفة التي تقوم بها الحكومة. ولا يعقل أن تتم عملية تحول ديمقراطي حقيق في بلد مزاج الحاكم هو القانون، والولاء الشخصي للملك هو معيار الكفاءة والإدارة . إن العمل على دسترة تصرفات واستراتيجيات وسياسات الدولة. بمعنى ان تكون جميع هذه الأمور خاضعة للقانون والدستور. يُعد من الأمور الأساسية للعملية الديمقراطية في أبعادها المختلفة. وفي إطار البناء القانوني للدولة. لابد من التذكير بالأمور التالية:

*ضرورة خضوع الدولة للقوانين والدستور.إذ لا يكفي أن يكون في الدولة قانوناً، بل لا بد أن يكون هناك إلتزام تام ببنوده وإجراءاته. لأن سيادة الدستور هي التي ضمن سلامة العلمية السياسية.

*وجود المؤسسة التشريعية والسلطة القضائية المستقلة إذ أن من أبجديات العملية الديمقراطية السليمة، وجود السلطة التشريعية التي تقوم بسن القوانين واللوائح لجميع مرافق الدولة والمجمع . وفي قبال هذه المؤسسة تكون هناك سلطة قضائية مستقلة عن القوة التنفيذية. حتّى تتمكن بكامل الحرية والصلاحيات، ممارسة دورها في الدولة ، لمنع التجاوزات ومحاسبة المسيء في الادارة والعمل مهما كان موقعه ومنصبه.

وأن الديمقراطية لا تنجز بمجرد تبني معايير وقيم حديثة. وإنما التحول الديقمراطية هو عبارة عن تركيب بنائي يمس البناء العقدي والاجتماعي والسياسي للمجتمع.

بحيث أن البنية الحضارية تكون هي الوعاء الطبيعي والفعال لخصوبة قيم الديمقراطية وأشكالها.

٣ ــ المشاركة السياسية : وتعرّف بأنها عملية يقوم الأفراد بواسطتها أو من خلالها بنشاط يمس مباشرة السلطة الوطنية وبنية السلطة في المجتمع [١٣] وبالتالي فإن المشاركة تعني ان يكون القرار السياسي أو السياسة التي تتبناها الدولة، هي محصلة أفكار ومناقشات جمهورة المواطنين الذين سوف يتأثرون بهذا القرار أو السياسة.

وحتى تكون المشاركة السياسية للشعب مشاركة فاعلة ينبغي توفر النقاط التالية:

*– تجريد السلطة التنفيذية من آية سلطة تشريعية.

*– إعطاء صلاحيات تنفيذية إلى المجلس المنتخب من الشعب مباشرة.

*– إستقلال السلطة القضائية.

*– وجود التنظيم السياسي.

عن طريق هذه الأمور، يمكن أن تتحقق مشاركة فعلية من قبل قوى الشعب المختلفة في القرار والسلطة.

[١٣] – انظر جون بترسون : دول الخليج العربية، خطوات نحو المشاركة السياسية.

إذن : الإيمان العميق من أن الديمقراطية منهج سياسي، هو الصيغة المناسبة لإدارة أمور البلاد. وأن نظام العائلة أو الحكم المطلق ما عاد هو الصيغة المناسبة لإدارة شؤون الدولة، وإفساح المجال للقوى السياسية للتعبير عن آرائها وأفكارها وبرامجها بكل حرية. كل هذه الأمور لابد من توافرها حين البدء بعملية التحول الديمقراطي. وحتى لا يكون الحديث هلامياً أو طوبائياً، نسأل ما هي الركائز التي ينبغي أن تنطلق منها عملية التحول الديمقراطي؟ وللإجابة على هذا السؤال، نقول : أن ركائز التحول الديمقراطي هي:

١ _ أن يبدأ التحول الديمقراطي بالإنسان (المواطن)، والاعتراف بحقوقه وحرياته الاساسية. وفي مقدمتها حقه في المعرفة والتعبير عن آرائه ومعتقداته بمختلف الوسائل المشروعة وبوجوب رفع كافة أشكال الرقابة عليها، وكذا حقه في تشكيل الاحزاب والمنظمات والجمعيات. وحقه في المشاركة السياسية الكاملة والفاعلة، وحقه الاصيل في المحاسبة على الاداء وعلى النتائج.

٢ ـ مشاركة قوى الشعب المختلفة في علمية الانتاج، لانه لا يعقل ان يكون هناك بناءاً ديمقراطياً والشعب يعتمد في غذاءه وإنتاجه على غيره من الدول والقوى. لذلك فإن من الركائز الاساسية لعملية التحول الديمقراطي هو فسح المجال لكل القوى والامكانات للمشاركة في عملية الانتاج، وذلك من أجل إنهاء حالة الاعتماد على الغير وتحقيق الطموح الوطني في الاعتماد على النفس وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

٣ ـ التنمية المستقلة : لاشك أن للعملية الديمقراطية أرضيتها الاقتصادية، وقاعدتها المادية. ومن المؤكد أن نمط التنمية التابع لا يؤدي إلى البناء الديمقراطي السليم. بل يؤدي إلى المزيد من التبعية والذيلية للقوى الاقتصادية والسياسية الاجنبية. ويبقى نمط التنمية المستقلة هو النمط المؤهل لدفع عملية التحول الديمقراطي والحفاظ على مكاسبها والمحافظ على مسيرتها. لذا فإننا نقول : أن التحول الديمقراطي الشكلي والخاضع لاعتبارات سياسية محلية وخارجية، هو الذي يفسر حالة التيه والدوران حول النفس، والتنقل العابث في الخطاب السياسي السلطوي الذي يبرر تأخرالديمقراطية . لأن المجتمع بعد لم يؤهل لهذه العملية. وفي أثناء ذلك يظل نظام القمع والاستبداد ولغة النفي والاقصاء. هو الحاكم في عمق البنية السياسية للنظام. ومن المؤكد أن النظام السعودي يعاني من ضعف بنيوي لا شفاء منه، مهما كانت قدرات النظام القمعية والديكتاتورية. ويظهر عجز النظام وضعفه في عدم قدرته على مجابهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه. لذلك فإن مطلب التحول إلى الديمقراطية مطلب مصيري وأساسي. ويتوقف تحقيق هذا التحول على إخراج النظام من حالة الضعف والفوضى والتخبط. وأن الدولة السعودية تبدو نشازاً في عالم يتحول باستمرار نحو الديمقراطية ومشاركة الشعب بقواه المختلفة في صناعة القرار، وبلورة الاستراتيجيات، وتحقيق التطلعات المشروعة ولا يمكن أن يتحقق التحول الديمقراطي المطلوب في ظل نظام يعتمد على الديمقراطية الاقتصاطية دون السياسية، ويمارس عملية الاضطهاد الاجتماعي والسياسي والديني إتجاه (٢٥ %) من شعبه تحت عنوان ومبرر مذهبي. وخلاصة الأمر أن الديمقراطية هي الورقة الوحيدة التي تستطيع أن تحافظ على النظام وقوته وتعيد له هيبته وتمده بعمر أطول وأن شعبنا يطمح "في نظام حر لا تكون سلطة الحكم إرادة شخص من الاشخاص، وإنما إرادة مجموعة الشعب داخل إطار من التنظيم القانوني والسياسي الذي يكفل لكل

مواطن. حق المشاركة في تكوين الإرادة العامة التي تضطلع بتسيير شؤون الجماعة وفق قواعد وضوابط محددة سلفاً".[١٤]

الفصل السادس
أبعاد الديمقراطية المطلوبة

أولاً : البعد السياسي

لأن من أهم فوائد الديمقراطية، أنها تعيد للإنسان (المواطن) إنسانيته المفقودة. لأنها تفسح له المجال أن يمارس حريته، ويحقق تطلعاته المشروعة بشكل سليم وإيجابي. والديمقراطية بهذا المعنى ليست ذات بُعد واحد. وإنما هي حالة وممارسة ينبغي لها أن تستوعب كل الأبعاد والحقول، ومن الأبعاد المهمة للديمقراطية (البعد السياسي) ونعني بذلك أن من عوامل الاستقرار الاساسية لأي نظام سياسي أنه يمتلك الشرعية في ممارسة سلطته وحكمه.

والشرعية لا تصبح حقيقة حياتية وسياسية قائمة إلا إذا إقترنت بالتطور والتحديث السياسي. وتوازن بشكل دقيق وواعي بين ما هو ضروري للاستقرار والحركة، وجدلية ديناميكية نقاط التوتر في الوسط السياسي والاجتماعي. وكل هذا لا يتحقق إلا بالديمقراطية، فالديمقراطية هي طريق المواءمة بين الإستقرار المطلوب والتطور المفروض. لذلك فالديمقراطية في البعد السياسي تعني.

١ ــ مؤسسة المجتمع وتثبيت أركانه على قواعد دستورية تحد من سلطات السلطة التنفيذية . ولكن ما هي متطلبات تحقيق ذلك. إن الأنظمة الإستبدادية تعتمد في بقاء حكمها وسلطانها، على أن مؤسسة الدولة أقوى من الشعب ومؤسساته، بينما المعادلة السليمة والحافظة لنظام الديمقراطية من الإنحراف أو العبث لصالح نخبة معينة أو اشخاص محددين هو أن يكون الشعب أقوى من الدولة، بمعنى أن مؤسسات الشعب المختلفة هي التي تصنع مؤسسة الدولة لا العكس.

إن المواطنين اليوم يبحثون عن وسائل مختلفة للثقة والطمأنينة كي تقيهم من ذراع الدولة وغطرستها الذي هدفها الأساس هو الاستقرار والحفاظ على إمتيازاتها على حساب كل شيء تقريباً. نظام قضى على كل القيادات الأهلية والدينية التي كانت موجودة في مجتمعنا دون توفير بديل عنها سوى قمع السلطان وهيبته المصطنعة.

٢ ــ الاحزاب السياسية: من مرتكزات الديمقراطية في بُعدها السياسي، هو السماح في تشكيل الأحزاب والهيئات السياسية، والسماح للناس بالإنخراط فيها والتفاعل مع برامجها ومشاريعها السياسية. إذ لا تقدم دون مماحكة وتضارب للأفكار ، ومن ثم تفاعلها مع بعضها البعض. كما أن الأحزاب والتكتلات هي أدوات يستعملها الشعب للتعبير عن أمانيه وطموحاته. ولا ريب أن أحد الأمور لمنع إستبداد السلطة وديكتاتوريتها، هو وجود الاحزاب والتكتلات التي تساهم في كشف الاخطاء وتراقبها من أجل تطبيق بنود الدستور. وتمنعها (السلطة) من الانحراف عنه. وأن المواطن السوي لا يفرق في حاجاته بين المسائل المادية والاجتماعية والروحية والسياسية. فهو كما يحتاج إلى الخبز والغذاء هو بحاجة إلى الدين والثقافة والإنتماء.

[١٤] – الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي (ص ٢٣٧).

كما أنه لا ديمقراطية بدون حرية تشكيل الاحزاب والجمعيات السياسية . إذ أن بناء الدولة والمجتمع عملية مفتوحة وتحتمل الاجتهاد والخلاف في الرأي والبرنامج. والمشروع السياسي والديمقراطي هي الوسيلة الفضلى في إكتشاف المشروع والحل الصحيح. كما أن الاستئثار بالسلطة والإنفراد بالرأي هو الوسيلة الاكيدة لارتكاب كل الأخطار والنكبات والاشكالات، بل والحمقات.

٣ ــ المشاركة السياسية : لا يكفي أن يعلن أقطاب النظام، أن المجالس مفتوحة للإستماع إلى مطالب الجمهور وإحتياجاتهم. وإنما لابد من وجود إجراء قانوني ــ دستوري، ويكون جزءاً من الهيكل السياسي العام الذي يسمح بالمشاركة السياسية لجميع القوى والتيارات الموجودة في المجتمع. وبهذا فإن المشاركة السياسية لا تعني اللقاءات المفتوحة الدورية بين الحاكم والمحكوم. وإنما تعني وجود بنية سياسية ثابتة، تسمح لجميع القوى السياسية، من المشاركة في صنع القرار وتنفيذه. وتكون المشاركة السياسية حقيقية، وليست شكلية عن طريق الضوابط التالية:

*عملية صنع القرار : من الملاحظ ان الكثير من الأنظمة السياسية، التي تسمح بمشاركة شكلية وصورية في العملية السياسية تعتمد في ذلك . على أن القرارات السياسية الهامة والمصيرية التي تصدرها النخبة السياسية الحاكمة لا تسمح بأي مشاركة في صنعها أو بلورتها من قبل الشعب أو قواه المتعددة . وإنما هي تصدر القرارات وتعبأ الجمهور لتنفيذها. لذلك فإن أحد علامات المشاركة الحقيقية للقوى في العملية السياسية هو أن يكون لها دوراً حقيقياً في عملية صنع القرار الهام والمصيري.

*الأمن واللعبة السياسية : لكي تكون المشاركة السياسية فعلية وغير صورية. لابد أن تبتعد العملية السياسية عن أجهزة الأمن والقمع، إذ أن الكثير من دواعي الشكلية والصورية في المشاركة السياسية، هو أن أجهزة الأمن هي التي تمسك بخيوط اللعبة ومناوراتها.

*وجود التنظيمات السياسية: تحاول دائماً السلطات أن تتعامل في حركتها السياسية الداخلية. على ابراز العنصر الشخصي في العملية السياسية الداخلية، لذلك تتحول الكثير من امور المشاركة إلى امور شكلية ــ فوقية. ومن المؤكد أن أحد ضمانات المشاركة الحقيقية هو وجود التنظيمات السياسية الفاعلة في ساحة العمل السياسي. إذ أن الولاءات الشخصية أو الأسرية أو القبلية حينما تتحكم في العملية السياسية، تتحول المشاركة السياسية إلى عملية شكلية .

وعلى ضوء هذا نقول : إن المشاركة ليست محصورة في الحقل السياسي العام.وإنما ينبغي أن يتدرب المواطنون جميعاً (وفق برنامج دقيق وواضح)، على المشاركة في مجالات الحياة الإجتماعية الاخرى. كمشاركة الفرد في صنع القرارات الطلابية في المدرسة والجامعة وما أشبه ذلك. لأن هناك علاقة وطيدة تربط مبدأ المشاركة في مختلف الحقول . بمعنى لا يمكن أن نطلب من المواطن أن يشارك في العملية السياسية بصوته أو ما شاكل ذلك، دون ان يصاحب هذا الطلب مشاركة واسعة وفعالة في بقية الميادين الاجتماعية. إذ من المعلوم أن هناك قدراً من الإرتباط بين المشاركة السياسية، والمشاركة في المجالات غير السياسية للحياة الاجتماعية. مثل المشاركة من جانب الفرد في صنع القرارات في نطاق الاسرة والمدرسة والجامعة والمصنع. فمثل هذه المشاركة في المجالات الاجتماعية تؤثر في اتجاهات الافراد نحو النظام السياسي والعملية السياسية"[١٥].

[١٥] – الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي (ص ٧١).

*المحافظة على حقوق الإنسان : إذ أن أحد أعمدة الارضية السليمة للمشاركة الفعلية في العملية السياسية، هو أرضية قانونية وسياسية واجتماعية تحافظ على حقوق الإنسان وحرياته السياسية. وفي هذا الإطار ينبغي التأكيد على مسألة الأمن الشخصي. بمعنى أن الإنسان لا يسجن بلا سبب قانوني، كما أن تجريم المواطن لا بد أن يكون وقف قانون، لا على حسب مزاج الحاكم أو ضابط الأمن والتحقيق.

٤ ــ تداول السلطة : الحرية والديمقراطية، ليست شعاراً برفع أو لافتة تكتب في أروقة المكاتب الحكومية أو في صالات الاستقبال. إن النظام الذي لا تكون فيه آلية واضحة وصريحة لتداول السلطة ، هو نظام ديكتاتوري لا ديمقراطي، حتّى ولو تشدق بكل شعاراتها أو تمسك بكل اشكالها. إذ أن احد أركان الديمقراطية هو قدرة جميع الإتجاهات السياسية، على الوصول إلى السلطة وتطبيق برنامجها الذي ارتضاه الشعب .

ثانياً : المؤسسة الإعلامية والديمقراطية

مع نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين. اعتبرت وسائل الإعلام من العناصر الأساسية التي تساهم في تشكيل الرأي وطبع الحياة الاجتماعية بطابعها. ومع تطور التقنية والثورة المعرفية والمعلوماتية، أصبحت وسائل الاعلام (السمعية والبصرية والمرئية) تمثل سلطة اساسية، لا يستهان بها في إشاعة التصورات والقيم الأخلاقية والسياسية والحضارية في المجتمع. كما يستخدم الإعلام كأداة في توطيد النفوذ النفسي والاجتماعي على الموطن، كمقدمة للسيطرة على مواقفه السياسية. ولهذا فهو أداة في تنظيم المعلومات (السياسية والعامة)، التي ينبغي أن تصل إلى المواطن، بما يخدم توجهات السلطة السياسية وخططها . وبالتالي فإن المؤسسات الاعلامية تعمل على تركيب وعي المواطن وصياغته بما يناسب السلطة. وبالتالي فإن لوسائل الإعلام إنعكاسات عديدة على واقع الأفراد والمجتمعات، مما يؤدي بدوره إلى تحوير المفاهيم والتصورات. وقد لاحظ الكثير من علماء الاجتماع في الغرب أن هناك تحولاً سوسيو ــ نفسي من حيث نمو الفردانية وانسحابها على جميع نواحي الحياة عند المرء وتقديم الهموم الخاصة على الهموم العامة، وبالخصوص السياسية منها. وبالتالي فإن الاعلام بهذه الطريقة والنمط، يؤسس لحالة نفسية ــ ثقافية تقيّد حرية الإنسان وتجبره على التخلي عن الكثير من حقوقه كمواطن . إذ ما دون همومه الشخصية، تُحظر عليه جميع الهموم والقضايا، فأصبح مفهوم الحرية في الإعلام السعودي هو صورة ما يراد له أن يكون عليه المواطن السعودي. وبالتالي فإن وسائل الاعلام تساعد في سلخ المواطن عن حريته السياسية لتترك له الهموم الأقل شأناً والأقل خطراً على النظام السياسي الحاكم. ومن هنا فإن وسائل الاعلام تتحدث إلى الناس لإقناعهم بمشروع الحكومة، لا تتحدث معهم عن همومهم ومشاكلهم وتطلعاتهم النبيلة. ويغلب على كل وسائل إعلام الدولة وتصوراتها السياسية الداخلية والخارجية، ويستحيل أن تتيح الفرصة للرأي الآخر في مناقشة قضايا الوطن وهموم الناس.

وعلى هذا فإن في الإعلام السعودي، تتزاوج مهمتان، المهمة الامنية والمهمة الأيدلوجية. حيث أن كل وسائل الاعلام السعودي تقوم بدور الترويج لسياسات النظام وتزويق صورة الحاكم (الملك)، واعتباره المثل الأعلى في كل شيء. فهو يسعى أو يهدف إلى خلق مجتمع كاربوني مشوه، يفكر بطريقة واحدة، ويقرأ الأخبار من مصدر واحد، ويسمع حجة واحدة، وينام ويفيق على شعارات سمجة، تمجد الحاكم وتعتبره ظل الله في الارض، وأنه صاحب الخير كله. ويجبر المواطن حينما يشاهد التلفاز أن يشاهد نصف ساعة يومياً أو أكثر من أخبار التلفزيون عن

إستقبالات الملك، كل ذلك بفعل، أن الاعلام السعودي كله محتضن من قبل الدولة والنظام السياسي، بحيث تحولت المؤسسات الاعلامية بمختلف اشكالها وأنواعها إلى بوق للدعاية إلى النظام وشخصياته، وترويج لسياساته ونمط تعاطيه مع الحدث السياسي المحلي والخارجي.

والنتيجة أن مؤسسة الإعلام تحولت إلى مؤسة تابعة إلى النخبة السياسية الحاكمة . حيث يغيب فيها الرأي الآخر، وتقويم السياسات القائمة. وعلى هذا تتحكم السلطة السياسية في وسائل الاعلام من حيث تقليص الاهتمامات الجوهرية والحقيقية المرتبطة بالمواطن وتضخيم المسائل الجزئية والتافهة لإبعاد شبح النقد أو المقارنة من عقلية المواطن. وكأن هناك مزاوجة دائمة بين المعرفة والسلطة ، بحيث ان من يملك السلطة وأدواتها هو الذي يملك المعرفة وحق نشرها وتعميمها عن طريق وسائل الاعلام المختلفة.

ولهذا كله فإن الديمقراطية لابد أن تطال المجال الاعلامي برمته. لأنه لا يعقل أن يكون هناك إنفراجاً سياسياً دون أن يرافقه عملية تحول ديمقراطي في المؤسسة الاعلامية. والديمقراطية في المجال الاعلامي تعني :

أن تبدأ السلطة بتدشين عهد حرية الصحافة، فترفع كل اشكال الرقابة والقيود المفروضة على الصحافة وتتوقف عن معاقبة ومضايقة وتخويف الصحفيين والكتّاب. وتعدّل قانون الصحافة والمطبوعات لعام (١٩٨٢ م) بحيث ينسجم مع المقاييس الدولية التي تحمي حرية الصحافة، وأن تقوم الدولة بإلغاء المواد التالية من هذا القانون:

المادة (٦) التي تعتبر نشر أي شيء يمكن أن يقلق النظام جريمة.

المادة (٧) التي تستخدم من قبل السلطات لملاحقة من يمارسون حرية التعبير.

المادة (١٦) التي تخوّل وزارة الإعلام صلاحية المصادرة بدون تعويض لأي عدد من أي صحيفة تصدر في المملكة ، وأن تلغي سلطة الملك في تعيين وفصل رؤساء تحرير الصحف وأعضاء مجالس إدارتها.

وتلغي صلاحية التدخل بالقرارات التحريرية، والرقابة على المطبوعات وأشرطة الكاسيت. وهي الصلاحية الممنوحة حالياً للمجلس الاعلى للاعلام، والمديرية العامة للمطبوعات، ودائرة الرقابة على الصحف المحلية. وتحقق استقلال الاذاعة والتلفزيون، وتحترم حرية النشر، وترفع الحظر من دخول الكتب والدراسات الدينية.

إذن الديمقراطية في المجال الاعلامي تعني بكل تحديد :

١ ـ إلغاء جميع الإجراءات والقوانين المخالفة لحرية التعبير والصحافة.

٢ ـ تدشين عهد الحرية الصحافية والإعلامية.

٣ ـ تحقيق الإستقلال التام للمؤسسات الإعلامية المختلفة.

ثالثاً : التمييز الطائفي والديمقراطية

قد تجمعت ملامح العلاقة السيئة التي تربط الدولة السعودية بشعبها، في علاقة الدولة بالشيعة، عن طريق سياسة التمييز الطائفي المقيت، كما وصلت حالة الانفراد بالسلطة، والاستئثار بمقدراتها ذروتها، حينما بدأت الحكومة السعودية ممارسة سياسة إبعاد الكفاءات والقدرات من أبناء المنطقة بسبب معتقداتهم المذهبية والدينية. وأن

إستراتيجية الدولة قائمة على عملية إقصاء الشيعة من جميع المناصب والاعمال الحساسة [١٦]. وهذه مجموعة صور توضح سياسة التمييز الطائفي، التي تمارسها السلطة ضد الشيعة في السعودية:

*- تقوم السلطة بترويج مئآت الكتب والدراسات ، التي تتهجم على الشيعة وعقيدتهم وأئمتهم وطبعها داخل البلاد، وتوزيعها مجاناً في كل مكان، واستغلّت الدولة في هذا السبيل جميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة، للنيل من الشيعة وعقائدهم. ولا يسمح للشيعة بالرد على هذه الافتراءات والاباطيل وكل من يحاول الرد يكون مصيره الاعتقال والاهانة والتعذيب، كما حدث لبعض العلماء والخطباء الشيعة في عام (١٤٠٥ هـ).

*- تعطيل كل المدارس الشيعية التي تدرس أصول المذهب الجعفري وفقهه. وعدم السماح للشيعة ببناء مدرسة لذلك. والجدير بالذكر أن القطيف كانت أيام الزعامات المحلية تسمى بـ (النجف الصغرى) لكثرة علمائها وشخصياتها العلمية والأدبية. وحينما سيطر عليها السعوديون قضوا على نهضتها الفكرية والثقافية والادبية . وقبل سنوات خلت سعى الشيخ منصور المرهون (رحمه الله)، لتأسيس مدرسة دينية لأبناء الطائفة. فما أن عملت السلطة بذلك إلا واقتحمت منزله واقتادته هو وابنه الشيخ علي المرهون، إلى السجن، وحقّق معه "الملك عبد العزيز" شخصياً . وشرح الشيخ للملك ان هذه المدرسة لا تسبب إزعاجاً للدولة. فمدار الدروس فيها هو النحو والفقه والأصول. لكن الملك طلب من الشيخ أن يكتب تعهداً خطياً بعدم التفكير في بناء المدرسة ان أراد الخروج من السجن. ولم يلبث الشيخ إلا شهوراً قليلة بعد الحادث حتّى قضى نحبه في (٣٠ / ٦ / ١٣٦٢ هـ) على أثر ما أصابه من الآم نفسية وجسدية. وفي الفترة الأخيرة، أقدمت الحكومة السعودية، على إغلاق مدرسة المبرز العلمية في الأحساء. وهي مدرسة دينية تحوي على مجموعة من الطلاب يدرسون العلوم الشرعية واللغوية. وقد تأسست هذه المدرسة قبل ما يقارب ستة عشر سنة،وهي عبارة عن حلقات دراسية دينية في مسجد (القبلي)، ويؤمها مجموعة من الطلاب الذي يصل عددهم إلى حوالي (١٠٠) طالب.

*- محاربة واضطهاد علماء الدين الشيعة، إذ لم تكتف السلطة بمحاربة عقائد الشيعة ومقدساتهم وإنما توجهت الأحقاد الخبيثة إلى رجال الدين الشيعة، والعمل على اضطهادهم وعزلهم عن المجتمع، ومنعهم من آداء دورهم الديني والإجتماعي، ولقد جاء في التقرير السنوي للمركز الدولي ضد الرقابة المادة (١٩) المهتمة بشؤون حرية التعبير في دول العالم. فلقد جاء في التقرير الموسوم بـ (مملكة الصمت ـ حرية التعبير في العربية السعودية)، "منذ شهر يناير ١٩٨٠ م ، منعت وزارة الداخلية دعوة الخطباء ورجال الدين الشيعة من خارج البلاد لزيارتها، لإلقاء الخطب أو القيام بالشعائر الدينية وجاء هذا المنع في إعقاب إحتجاجات علنية قام بها الشيعة في المنطقة الشرقية من المملكة ضد الاضطهاد والتمييز الذي يمارس ضدهم. وتطلب قيادة الشرطة من زعماء الشيعة أن يقدموا قبيل بداية كل سنة هجرية تعهداً خطياً بعدم دعوة أي رجال دين من خارج البلاد، وعدم السماح بالحديث في القضايا السياسية أو إنتقاد السياسات الحكومية المتعلقة بالنشاط الديني خلال المراسيم التقليدية التي يقيمونها في الايام العشرة الاولى من كل سنة هجرية. ويعتبر هذا التعهد الخطوة الاولى المطلوبة قبل السماح لهم بإقامة تلك المراسم".

[١٦] – من أراد المزيد بإمكانه أن يراجع كتاب سياسة التمييز الطائفي في السعودية.

هذه بعض صور التمييز الطائفي الحاقدة، التي تمارسها الحكومة السعودية ضد الشيعة في السعودية. لذلك فإن من الابعاد المطلوبة في الديمقراطية المنشودة، هو إنهاء حالة التمييز الطائفي على مختلف المستويات والصعد.. وهذا يعني:

أن تعلن الحكومة إحترامها الكامل لحرية التعبير الديني عن طريق سماحها بحرية المعتقد الديني، وتتخلى عن تحريم ممارسة الشعائر الدينية الأخرى المغايرة للتفسير الوهابي للإسلام على وجه الخصوص.

وتسمح للمسلمين الشيعة ولأتباع المذاهب الإسلامية الاخرى المغايرة للتفسير الوهابي للاسلام على وجه الخصوص.

وتسمح للمسلمين الشيعة ولاتباع المذاهب الإسلامية الاخرى بممارسة شعائرهم الدينية والاجتماعية المختلفة.

وتلغي الحظر على الكتب التي تناقش وجهات نظر دينية غير تلك المتعلقة بالتفسير الوهابي للمبادئ الإسلامية .

وتوقف اعتقال رجال الدين الشيعة، وتطلق المعتقلين منهم، وبالخصوص الشيخ جعفر المبارك المعتقل منذ شهر ابريل ١٩٨٨ م، والشيخ عبد اللطيف الناصر المعتقل منذ عام ١٩٨٩ م، والشيخ عبد الكريم الحبيل المعتقل منذ عام ١٩٨٩ م.

ولا بد من القول في هذا الإطار : أن التشيع والشيعة في السعودية، حقيقة تاريخية واجتماعية وسياسية، ينبغي الاعتراف بها ليس على الصعيد الاجتماعي فحسب، وإنما في الاطار السياسي والثقافي والديني. وكل ما يرتبط بالحقائق التاريخية والاجتماعية والسياسية إذ هناك تلازم وجدلية قائمة، بين التجسم الانساني والتحقق السياسي. وأن التحقق السياسي الذي ينشده الشيعة في السعودية ليس ضد أحد. وإنما هو من أجل قيم الإسلام ومبادئه، والوطن والمواطنين. وأن مضمون هذا الوجود أو التحقق هو قيم الحضارة والاسلام من عدالة ومساواة ومحبة وتآلف، وما أشبه من قيم الخير والفضيلة. وأن الأحداث التي جرت وتجري في العالم، لتؤكد حقيقة ناصعة، ألا وهي فشل جميع أساليب الاكراه والتكفير والقمع والاستبداد بكل صوره وأشكاله، في إنهاء تمايزات المجتمع وحقائقه التاريخية والثقافية. وأن هذا الفشل أمسى حتماً سياسياً ، لا يمكن تجاوزه أو تجاهله.

والإجراء السليم الذي ينبغي، أن تتخذه السلطة السياسية في بلادنا تجاه حقيقة التشيع الإجتماعية والتاريخية. هو العمل على إحترامها، وفسح المجال لها للتعبير عن عقائدها وتطلعاتها وآمالهان وطموحاتها المشروعة.

رابعاً : التعليم والديمقراطية

إن التعليم ومشاكله، ليست قضية مهنية وفنية وحسب. وإنما هي بالدرجة الأولى مسألة أساسية ترتبط بجوهر السياسة الوطنية، ومدى إستقلالها وصوابيتها. ولذلك فإن الكثير من القادة والمفكرين بدأوا بتغيير وتطوير مناهج الدراسة والتعليم في لحظات التحدي والخطر. كما فعل فتشه أيام إحتلال نابليون لألمانيا، وجون كيندي بعد أزمة خليج الخنازير عام ١٩٦٢ م.

لذلك فإن مجمل الاحداث، والتطورات، التي جرت في الفترة الاخيرة في بلادنا تكشف عن وجود خلل ما، في العملية التعليمية والتربوية.

إذ أن عمليات إقصاء القوى الإجتماعية والثقافية والسياسية، ومنعها من المشاركة في توعية الناس وتنمية المعرفة في صفوف المواطنين، والإستمرار في إنتهاك حقوق الإنسان المختلفة في بلادنا. ليؤكد وجود خلل بنيوي ــ هيكلي

في المسيرة السياسية للحكم في بلادنا، وأن هناك علاقة جدلية بين التعليم وصيانة الحقوق الإنسانية والديمقراطيـــة. لأن الإنسان المتعلم هو الأكثر قدرة على صيانة حقوقه، واستيعاب تقنية العمل الديمقراطي ومستلزماته.

كما أن إدخال بعض الأراء الشاذة، التي تكفر المسلمين وتعكس وجود عقلية طائفية تستغل مناهج التعليم والدراسة، من أجل نشر هذه السموم والإفتراءات . ليكشف أيضاً على أن المؤسسة التعليمية والتربوية فـــي بلادنـــا. ليـــست خاضعة لقيم الإسلام وحضارته، وإنما هي خاضعة لتيار سياسي، يسعى نحو نشر أفكاره ومعتقداته عـــن طريـــق مناهج التعليم والدراسة.

لذلك فإن من الأبعاد المطلوبة، التي ينبغي أن تطالها قيم الحرية والديمقراطية ، هو بعد وحقل التعليم.

وأولى الخطوات من أجل إصلاح المؤسسة التعليمية ، هو تكوين فريق علمي متكامل، ويعمل بشكل حر وطليق بلا ضغوطات سياسية أو توصيات عليا، أو خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها من قبل هذا الفريق، وينبغي أن يتوفر في هذا الفريق (الخبرة والكفاءة العلمية والنزاهة والصدق والموضوعية في العمل).

ويقوم هذا الفريق بإجراء دراسة موضوعية، ومسح شامل للتراث الديني والوطني، حتّى يكون المـــنهج التعليمـــي منسجماً مع ذلك.

وهذه بعض الحلول والخطوات العملية المقترحة لرفع مستوى التعليم في بلادنا، وإنهاء مكامن الخلل التي تعيـــشها العملية التعليمية والتربوية.

*- *على مستوى المناهج والبرامج:*

ينبغي إخضاع المنهج الدراسي، إلى جملة من المقاييس والمعايير التي تحافظ على سلامة المنهج التعليمي وتبعـــده عن النزوات الشخصية والأطماع والتوجهات السياسية. ويمكننا أن نحدد هذه المعايير والمقاييس في الأمور التالية:

١ ــ تأكيد الثوابت الوطنية، التي هي عبارة عن مجموع القيم والمبادئ التي تحافظ على البنـــاء الـــوطني الـــسليم. وتجعل المواطن منتجاً فاعلاً مبدعاً في حياته الخاصة والعامة. ومن هذه القيم والمبادئ التـــي ينبغـــي أن تؤكـــدها المقررات الدراسية (العدل ــ الحرية ــ الاستقلال ــ الوحدة ــ الوطنية ــ التسامح الـــديني والـــوطني ــ حقـــوق الإنسان).

لذلك فإن المقياس الذي ينبغي أن يحدد لقبول أي منهج دراسي، هو مدى قربه من ثوابتنا الوطنية، ويـــسعى نحـــو تكريس قيم الخير والفضيلة في نفوس الطلبة.

٢ ــ احتواء المناهج على برامج علمية متجددة ومتطورة، حتّى يواكب الطالب التطورات العلميـــة والتقنيـــة التـــي تجري في العالم.

والابتعاد عن مضامين الكتب التي تعتمد على طريقة الحفظ والتلقين، فتغذي ثقافة السمع والطاعة، وتحول دون نمو الاستعداد لإبداء الرأي والتحاور على أساس من مقارعة الحجة بالحجة:

٣ ــ معيار الدين وقيم الإسلام الحضارية: إذ أن المنهج الدراسي ينبغي أن يعكس قـــيم الإســـلام الحـــضارية. لا المعتقدات السياسية الطائفية، التي تفسر الإسلام وتاريخه بما ينسجم مع الأهواء السياسية:

ولابد من إعطاء قيم الإسلام الحضارية (الحرية ــ العدل ــ السلام ــ المساواة وما أشبه) الأولوية فـــي مناهجنـــا التعليمية.

كما أن مادة الدين في مناهجنا، ينبغي أن تحظى باهتمام واحترام كبير، حتّى يتمكن الطالب من التعرف على مبادئ الإسلام وحضارته. ففي الكيان الاسرائيلي الغاصب، نجد أن المواد الدينية المأخوذة من التلمود والتوراة في المرحلة الابتدائية،تشكل نسبة (٢ و ٣٨ بالمائة) من مجموع المواد. وتصل حصص اللغة العبرية والديانة اليهودية إلى عشر ساعات في الاسبوع. وفي المرحلة الثانوية تدرس مادة التوراة ثلاث ساعات لكل الفروع، واللغة العبرية خمس ساعات، وفي المرحلة الجامعية تصل نسبة المواد الدينية إلى ٣٤ بالمائة.

الجانب الإجتماعي:

من أجل تجاوز المشاكل، وإنجاز منظومتنا التربوية والتعليمية، ينبغي إحترام معتقدات المواطنين والاجتهادات الإسلامية المختلفة، وأن تكون المقررات الدراسية إنعكاساً لحل التعدد في الاجتهادات الإسلامية. وأن لا تكون المقررات الدراسية حكراً لاجتهاد واحد وما عداه يعتبر هو الباطل والضلال. وإنما لا بد من إحترام عقائد المواطنين، واجتهادات الفقهاء والمذاهب الاسلامية، بمختلف مدارسها الفكرية والفقهية.

كما أنه ينبغي إعادة الاعتبارللاستاذ ، وذلك بأن يكون محط إهتمام ورعاية الدولة والمجتمع. ثم العمل على خلق مجال للمنافسة بين الأساتذة. كل يجازى بقدر جهده وثمرة عمله، لأن من الظلم مساواة الجاد والقاعد.

كما ينبغي أيضاً مراعاة البعد الاخلاقي في مهنة الاستاذ، إذ لا يعقل أن يلقي المجتمع بفلذة أكباده بين من لا تتوفر فيه أدنى مبادئ الأخلاق والصلاح. كما ينبغي في حقل التعليم، أن تتوقف الدولة عن فصل الاكاديميين فصلاً مؤقتاً أو دائماً من جامعاتهم ومعاهدهم العلمية.

وأن تسمح بالنقاش السياسي، وتدريس ودراسة مواضيع وعلوم تمنعها الدولة حالياً، كالفلسفة ومعظم العلوم السياسية والقانون وعلم النفس.

وتلغى أيضاً الحظر المفروض على قبول الطلبة الشيعة في الجامعات بما في ذلك، وبصورة خاصة، كليات الطب والعلوم والتكنولوجيا والاعلام والصحافة والعلوم السياسية في جامعة الملك سعود. ومعظم كليات وأقسام جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية وكذلك المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية والكليات العسكرية الثلاث.

وجماع القول : أن نجاح العملية التعليمية والتربوية في بلادنا، مرهون بوجود نظام اجتماعي وثقافي وتربوي وإنساني ، يرتكز على ترسيخ قيم ومبادئ وممارسات الديمقراطية والحرية بالمعنى السياسي (المشاركة السياسية) ، وبالمعنى الاقتصادي (العدالة الاجتماعية)، وبالمعنى الثقافي (شرعية التعددية والتنوع في المجتمع وإحترام حقوق الإنسان).

من أجل تأسيس الفضاء السليم للحرية الفكرية والثقافية والعلمية الذي يعبر هذا الفضاء عن وجود الضمير الحر، والفكر الشجاع المستقل، المندفع من ذاته وبلا ضغوطات وإيحاءات لتأكيد الحقيقة والبحث عنها.

ان المدخل الطبيعي، لإنهاء الخلل في العملية التعليمية والتربوية في البلاد. مرهون بمدى الاستجابة السياسية للتطورات والتحولات العالمية التي تنحو منحة الديمقراطية، وتوسيع مؤسسات صنع القرار السياسي. إن استجابة الحكومة السعودية الايجابية لهذه التطورات، يعتبر مدخلاً ضرورياً لإصلاح المؤسسة التعليمية، وإنهاء مواطن الضعف وتجسير الفجوة بين ما يأخذه الطالب في المدرسة، وبين عمليات النهضة والتنمية الاقتصادية والسياسية في المجتمع .

ولهذا فإننا مطالبون لإحداث التغيير والتطوير في كل مجالات حياتنا. فالنظام التربوي والتعليمي، بحاجة إلى التطوير والانتقال من عالم الحفظ والتلقي، إلى الفهم وتقوية طاقات أبنائنا على الخلق والابداع. وهاجسنا في ذلك، إحداث نقلة نوعية في نظامنا التربوي والتعليمية بما يتناسب والواقع الراهن. حتّى نخلق من أبنائنا وأطفالنا مشاركين لامتفرجين، منتجين لا مجرد وسطاء أو مستهلكين. إذن نحن بحادة إلى تطوير تربوي شامل، يكشل الوعي الطبيعي والفعال لغرس الديمقراطية.

خامساً : المسألة الاقتصادية والديمقراطية

حينما نريد أن نقيِّم مسيرة تنموية ما، ينبغي أن نلاحظ آثارها الثقافية والإجتماعية ، وليس فقط آثارها المادية والظاهرية حتّى نحكم بصحتها أو سقمها، بنجاحها أو فشلها. ففي البرازيل مثلاً استطاعوا في عام ١٩٨٣ م ، أن يحققوا فائضاً تجارياً قدره (٦٣٠٠) مليون جنيه. ولكن كانت تكلفته الاجتماعية عالية، كما أنها تنمية تابعة لانها قامت على أساس التوسع في الاقتراض.

والتنمية الاقتصادية السعودية، تنمية متوجهة أساساً للخارج، حيث فتح جميع الامكانات والثروات الوطنية إلى الشركات المتعددة الجنسيات والدولة الكبرى المستهلكة للنفط. وفي المحصلة النهائية التنمية السعودية ما هي إلا محاولة من قبل النخب الحاكمة للحاق بالنموذج الرأسمالي الغربي في إدارة وتسيير شؤون المجتمع.

ومن ميزات الإقتصاد السعودي، أنه اقتصاد استهلاكي وشره ويسعى دائماً للحصول على وسائل الترفيه، حتّى لو كلفت ذلك الخزينة أو الميزانية الحكومية اموالاً باهضة، ويساعد على تثبيت هذه الحالة الشرهة في الاقتصاد السعودي:

سيطرة الشركات الأجنبية على مجريات وإمكانات الاقتصاد السعودي، وهي بدورها تبذل جهوداً لتثبيت هذه الحالة في المجتمع، من أجل ضمان مصالحها والحفاظ على سوق لتصريف منتوجاتها وبضاعتها، ومن أجل هذه السيطرة تقوم الشركات عادة بما يلي: (الجهود الضخمة الاعلامية والتسويقية لبضائعها لضمان تسويقها والتطوير المستمر في السلع الاستهلاكية) ، مما يجعل طبيعة السلع غير صالحة للاستخدام لفترة طويلة والوسائل الاعلامية كفيلة بإقناع المستهلك بهذه العملية، وبالتالي يتحول المجتمع بأسره إلى عابد للصرعات الاستهلاكية القادمة من البلدان الرأسمالية المتقدمة.

ومن أجل تسهيل العملية عادة، ما يقوم الوكلاء أو ذات الشركات الكبرى المسيطرة على السوق على إحداث عملية (التقسيط) لتشجيع المستهلك على متابعة وملاحقة المنتوجات الرأسمالية الجديدة. وبهذا يتحول المواطن إلى قدرة مالية (إستهلاكية) تلهث دائماً وراء الموضات والسلع الانتاجية والاستهلاكية الجديدة، مما يتحول إلى أداة أسيرة بيد السوق الرأسمالي الدولي. وفي بعض الاحاديين تكون قدرات الفرد الانتاجية، أو قل مدخول الفرد الاقتصادي لا يسمح له بذلك، إلاّ أنه بفعل الدفع المتعاظم الذي تحدثه الثقافة الاستهلاكية يقوم بعمليات القرض لإرضاء نهمه وشرهه الاستهلاكي اللامحدود.

والنتيجة الطبيعية والبديهية لذلك هو انخفاض معدلات الإدخار لدى المواطن والدولة، لأنها تتبنى نمطاً استهلاكياً يرهق ميزانية الدولة وميزان مدفوعاتها.

"وان تصنيع هذه السلع داخلياً لا يقلل من النزيف، بل يؤدي إلى زيادته في أحوال كثيرة وسواء اقتصر التصنيع على تجميع مكونات ومدخلات مستورد، أو تضمن بعض المكونات مستورد، أو تضمن بعض المكونات المختلفة داخلياً، وسواء تمَّ التصنيع في وحدات مملوكة للعناصر المحلية سواء رأسمالية خاصة ام في القطاع العام للدولة، ام في وحدات تابعة للشركات متعددة الجنسيات في الخارج، فإن التصنيع يستلزم في أغلب الاحوال السعي لزيادة حجم المبيعات الكلية في السوق الداخلي للإقتراب بحجم الوحدات المنتجة من الحجم الاقتصادي المناسب. ويعني هذا زيادة النزيف من الموارد المحدودة للغلات الاجنبية.

وتؤدي محاولة اللحاق بالتجديدات والتطورات في المنتوجات، التي يتسارع ظهورها في الدول الراسمالية في المركز مصدراً آخر من مصادر التبذير والإسراف، وإن المنتجين المحليين لا يضطرون إلى الاستعانة بالخبرة الفنية الخارجية وشراء براءات الاختراع الجديدة فقط، بل إنهم مضطرون أيضاً إلى تجديد أدوات انتاجهم واستبعاد بعض ادوات الإنتاج المستخدمة التي لم تزل صالحة للاستعمال والتي لم تستهلك بعد لصالح أدوات إنتاجية أكثر تعقيداً وذات مستوى تكنولوجي عال وهي تضطر للحصول على ذلك كله من الشركات الام أو من الصناعات الرأسمالية في الخارج، نظير أثمان احتكارية مرتفعة ما دام النشاط البحثي والتطويري مركزاً في الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث يوجد قطاع إنتاج السلع الرأسمالية، وتتركز مراكز البحوث وتطوير التكنولوجيا التي هي أكثر القطاعات دينامية، والتي هي القطاعات ذات التأثير الحاسم في عملية إعادة الانتاج الموسع لرأس المال"[١٧].

فلا شك ان التمتع بأحدث ثمار مجمتع الاستهلاك الغربي دون بذل الجهد وتحمل المشقة ودفع عجلة عملية التراكم التي أرست الأسس المادية لظهور النمط الاستهلاكي الجديد، يؤدي إلى هامشية المجتمع وتحوله إلى طاقة مشلولة وأسيرة.

والحال في السعودية حينما بدأت الطفرة النفطية أن تمّ القضاء على كيان الزراعة دون أن تتقدم الصناعة، وتفاقمت في الحال عمليات الاعتماد على المنتوجات والسلع الاجنبية.

كما ان اعتماد صيغة تسليم المفتاح في المنشآت الاقتصادية السعودية، أدت إلى أن الشركات الأجنبية المكلفة بعملية الإنشاء تكون لها الصلاحية المطلقة في إختيارالتكنولوجيا المناسبة على حسب رأي ومصلحة الشركة الأجنبية للمنشأة الصناعية أو الاقتصادية، كما أنها تحدد نوعية التدريب المرتبط بها، والمصاريف المرتبطة بالتوظيف الاقتصادي لهذا المشروع. وهذا طبعاً يؤدي إلى استحالة توظيف معدات وتجهيزات متوافرة محلياً أو بالامكان تصنيعها وتوفيرها داخلياً. كما أنها تؤدي إلى إفقار الخبرات الفنية المحلية من مهندسين وفنيين وعمّال مهرة.

وهذه الطريقة والصيغة اتجاه المنشآت الصناعية والاقتصادية جاءت إستجابة مع النهج البيروقراطي المسيطر على التفكير الاقتصادي والسياسي السعودي، ولهذا نجد أن اغلب العقود التجارية التي تقوم بها السلطة السعودية تعطي الافضلية والأولوية للشركات الأجنبية الكبيرة.

وهذا جدول يوضح اتجاهات التجارة الخارجية السعودية وإرتباطها الهيكلي والثابت بالدول الصناعية الكبرى، وقلة مبادلاتها أو تعاملها التجاري مع البلدان العربية والاسلامية.

[١٧] – التنمية المستقلة في الوطن ا لعربي (ص ١٠٣ ــ ١٠٤).

الصادرات إلى الدول

السنة	الصناعة	النامية	العربية
١٩٧٥	٦٨,٣	٢٢,٠	٠١,٢
١٩٧٦	٦٦,٥	٢٢,٨	٠١,٣
١٩٧٧	٧٩,٥	٢١,٦	٠١,٦
١٩٧٨	٧٥,٢	١٨,٦	٠١,٣
١٩٧٩	٧٥,٧	١٩,١	٠١,٨
١٩٨٠	٧٥,٣	١٩,٨	٠١,٩
١٩٨١	٧٤,٤	٢٢,٦	٠٢,٥

الواردات من الدول

السنة	الصناعة	النامية	العربية
١٩٧٥	٦٣,٧	٢٥,٣	٠١٨,٠
١٩٧٦	٦٤,٣	٢٠,٠	٠١٢,٤
١٩٧٧	٦٩,٤	١٦,٣	٠٧,٦
١٩٧٨	٧٩,٩	١٢,٨	٠٣,٥
١٩٧٩	٧٩,١	١٣,٨	٠٣,٤
١٩٨٠	٧٩,٦	١٤,٥	٠٣,٢
١٩٨١	٨٠,٦	١٤,٣	٠٣,١

ويوضح الجدول أن حصة الدول الصناعية من صادرات السعودية قد إزدادت من (٦٨ بالمائة عام ٧٥) إلى أكثر من (٧٢ بالمائة عام ٨١)، أما حصة الدول النامية فبعد الانخفاض الذي عانت منه خلال الفترة من عام ٧٧ إلى ٨٠ ، عادت وارتفعت عام ٨١ لتصل الى مستواها في عام ٧٥ . أما صادرات السعودية إلى البلدان العربية فقد تضاعفت نسبتها إلى مجموع الصادرات من ١,٢ بالمائة إلى (٢,٥) بالمائة، أما الواردات من الدول الصناعية فقد سجلت زيادات كبيرة من ٦٣ بالمائة من مجموع الوارات عام ٧٥ إلى أكثر من ٨٠ بالمائة عام ٨١"[١٨].

بعد كل هذا نصل إلى حقيقة مفادها أن الإقتصاد السعودي نموذج جيد للإقتصاد التابع والعاجز، فالإستهلاك العام والخاص أكبر من الإنتاج والواردات أعلى من الصادرات. وإغلب نفقات الميزانية تذهب ضمن سياسات تنموية أقل ما يقال عنها أنها تعمق التبعية وتدفع إلى الأمام الاقتصاد إلى الاندماج في السوق الدولية.

وحالة التدهور في الاقتصاد السعودي، ليست مرتبطة بقطاع. النفط فقط. كذلك قطاع الزراعة إذ تميز بالتدهور الدائم ففي الفترة من ٧١ ــ ٨٣) ، تراوحت نسبة الزراعة إلى الناتج المحلي (٤ بالمائة) عام ٧١) و (٢ بالمائة) عامي(٨٢ ــ ٨٣) كما أن المبلغ الذي أنفقته الحكومة على مشروع الري والصرف في الاحساء الذي قدره (٢١٥) مليون ريال، لم يؤد إلى تحسين يذكر في القطاع الزراعي في هذا الإقليم.

وإنما أدى إلى موت الكثير من الاشجار والمزارع ونضوب الكثير من منابع المياه التي تعتمد عليها هذه المزارع.

[١٨] – التنمية المستقلة في الوطن العربية (ص ٥٦٠).

وإن تصدير بعض المنتوجات الزراعية كالقمح، لا يؤدي إلى الاستقلال والاكتفاء الذاتي (كمـا تـزعم السلطة) لأنه لا يصحب هذا التصدير نقص في الاستيراد، وإنما يبقى على حاله إذا لم يزيد . مما يعني ارتفاع نسبة الاعتماد على السوق الخارجية واندماج الاقتصاد الوطني بإقتصاديات الدول الرأسـمالية . إضافة إلى كل هذا فإن هذه السياسة الاقتصادية برمتها تتجاهل متطلبات السوق المحلي.

وبالتالي فإن الخطط والبرامج التنموية في السعودية، هي في الحقيقة برامج تـسعى لنمـو قطاعـات اقتصادية هامشية، وبالتالي إبعاد برامج وخطط التنمية من قطاعات الاقتصاد الرئيـسة، وأن الـسياسة الاقتصادية السعودية قد إبتلعت مجتمع الفطرة والوفرة والكفاف وحوّلته (أي المجتمـع) إلـى مجتمـع معاظم الاستهلاك، وذلك في فترة وجيزة لا تتعدى بضعة سنين. فأدى إلى طرود خلل بنيوي ــ هيكلي في المسيرة الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

ولهذا فإن نموذج التنمية السعودية يواجه تحديات رئيسية وهي على قسمين : تحديات ذاتية، وأخـرى موضوعية . أما الذاتية فهي :

١ ــ النمط الاقتصادي الآحادي : فقد كان النفط يشكل في عام ٧٧ م نسبة ٩٥ % من مداخيل الخزانة السعودية، ونسبة ٨٧ % من الدخل القومي. ويقول المخططون السعوديون بوضوح : "أن توقعاتهم لا تشير إلى أي تغيير في بنية القاعدة الاقتصادية، إن أهمية النفط بارزة وستظل على ما هي عليـه فـي المستقبل المنظور، هذا بالاضافة إلى أن المصانع المحلية التي تعتمد على الطاقة ستزيد من اهمية دور النفط اكثر فأكثر. هكذا يصبح المتبقى على المدى الطويل، والذي يقوم على تنويـع مـوارد الـدخل وتحجيم مقدار الاعتماد على النفط هدفاً متناقضاً ذلك أن عائدات النفط هي بالتحديد التي توفر للحكومة إمكانيات العمل على تنويع هذه الموارد، وأن سرعة تحقيق هذا التنوع في الموارد يتوقف اولاً علـى اتساع وسرعة إستغلال الموارد النفطية"[١٩].

وأمام ظاهرة تصاعد الإعتماد على النفط هناك هبوط ملحوظ في نسبة المنتوج الزراعـي والبحـري. وبالتالي اصبح الاقتصاد السعودي تحت سيطرة القطاع النفطي والصناعة البترولية. فقيمة النفط تزيـد ثلاثة أضعاف قطاع التجارة والمواصلات، وأربعة أضعاف قيمة إنتاجية الصناعة. وهذا يقود بطبيعـة الحال عملية التنمية في إتجاه الصناعة. وهذا يقود بطبيعة الحال عملية التنمية في إتجاه المزيـد مـن إستهلاك البضائع المستوردة والخدمات الأجنبية.

"وتطورت صفة الاعتماد على النفط إلى صفة التبعية الاقتصادية للخارج، وذلك في إطـار خـضوع الاقتصاد السعودي للشركات المستثمرة، ثم خضوعه إلى قدرة الدول المستثمرة، والدول التي تمـارس عمليات التسويق البترولي الواسع".

---

[١٩] – السياسة الخارجية السعودية ــ غسان سلامة ــ (ص١٣٧).

٢ ــ التركيب الاجتماعي القائم على سيطرة سياسية استبدادية تسعى إلى صياغة علاقات التبعية لصالح النخبة الاقتصادية التي هي أحد رموزها. ولذلك فهي توقف وتقمع أي تحركات عمّالية أو مهنية، وتسعى بكل إمكاناتها للحفاظ على السكون السياسي، وفي الوقت نفسه تقوم بالتفاوض مع السوق الرأسمالي للحصول على شروط أفضل للتبعية، وتقوم أيضاً بتنويع مصادر التبعية وتمارس دور تعظيم الاستغلال الداخلي لكي تحصل على جزء من الفائض لنفسها.

٣ ــ الانكشاف الاقتصادي : لا شك ان إعتماد الدولة على قطاع واحد في الاقتصاد يؤدي إلى الانكشاف الاقتصادي أمام اقتصاديات الدول الاخرى.

ولهذا نجد ان السعودية تقدم مجموعة من الحوافز للشركات العالمية الكبرة بفرض إشراكها في هذه المشاريع. فمثلاً كل مشروع صناعي تصل نسبة المساهمة الاجنبية فهي إلى ٥٠ % من رأس المال، تقوم السعودية بتأمين التحويل له بشروط ميسرة بما يعادل ٦٠ % من تكاليفه الاستثمارية و ١٠ % من المصادر التجارية العادية، أما الباقي والبالغ ٣٠ % ، فيجري تأمينه مناصفة بنسبة ١٥ % لكل جانب من الشركاء.

وفي المحصلة النهائية لهذه العملية : القبول القسري والاختياري لخيارات القوى الاجنبية حتّى ولو كانت ضد المصلحة الوطنية، أما الموضوعي من التحديات التي تواجه نموذج التنمية السعودية فهي:

١ ــ إرتباط العملية الاقتصادية بالنظام الرأسمالي العالمي، وهذا التحدي لا يحتاج إلى كثير جهد لإثباته لأن بصمات هذا الارتباط الهيكلي واضح في كل جنبة من جنبات الاقتصاد السعودي، ويكفي ان نعرف في هذا الاطار تبعية وإرتباط النظام النقدي السعودي بالنظام النقدي الامريكي، ولما يؤدي إليه من تسهيل عملية النهب للفائض المالي والاحتفاظ بالارصدة النقدية الاحتياطية في البنوك الغربية والامريكية، بالخصوص مما يوفر لها قدرة مالية هائلة تستثمر في المشاريع الغربية والامريكية. وكان هذا يمثل في حقيقة الامر قروض مجانية إلى الدول الغربية في الوقت التي تخلق الاجراءات الصعبة لاقتراض مواطن من بنوك الدولة.

كما أن هناك تحكماً أجنبياً بالقيمة الشرائية بالريال، بمعنى ان أي ازمة نقدية حادة تحصل للدولار، فإن الاثر المباشر والسيء لهذه الازمة لا تقع على الدولار، وإنما تقع على العملات الرديفة للدولار كالريال السعودي مثلاً. ولهذا نجد الانعكاس المباشر لاي أزمة في السوق الدولية، نجد آثاره السلبية في الاقتصاد المحلي السعودي.

فإحكام السيطرة الاجنبية على السياسة الاقتصادية للبلد، يجعل البنيان الاقتصادي والصناعي بعيداً عن الجهد الوطني الحقيقي في إبتكار وتطويع القدرات التكنولوجية المستخدمة في هذا البنيان، وبالخصوص إذا عرفنا أن السياسة الاقتصادية السعودية تمارس أسلوب مشاريع (تسليم المفتاح)، مما يؤكد الهيمنة الأجنبية على المسار الاقتصادي للدولة.

٢ ــ عدم القدرة والتمكن من بلورة قاعدة إنتاجية خارج إطارالهيمنة الدولية، إذ جرى في البدء تدمير الاقتصاد الحرفي في المدن، وجرى بشكل دقيق وواعي تفكيك الجهاز الانتاجي للمجتمع، وبالتالي تـم تهميش القوى الانتاجية المحلية ، فمثلاً تبلغ مساحة السعودية (٢٢٤,٠٠٠ ألف كلم مربع، وتبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة نحو ٢٩١ ألف كلم مربع أي ١٣ % من مجموع مـساحة الارض، أمـا المساحة المزروعة فعلاً تبلغ (٨١ ألف كلم مربع) أي حوالي ٢٨ % من مـساحة الأرض الـصالحة للزراعة.

٣ ــ تمحور العملية الاقتصادية حول القطاع الخدمي والوظيفي، والقطاع التجاري الاستيرادي، كما ان الانفاق العام يتم على كل ما لا يدخل في الانتاج، ومن هذا ما هو ضروري ، ومنه ما ليس ضرورياً. ولاشك أن هذا يمثل إسرافاً وتبذيراً يرهق ميزانية الدولة، مثل سرعة إستهلاك الابنية والمنشآة نتيجـة إما لسوء الإستخدام أو عدم الصيانة، وإقامة أبنية ومنشآت مكلفة جداً من قبيل (المطارات ــ ميـادين الفروسية وسباق الهجن ــ المدن الرياضة وما أشبه) . كما أن النشاط التجاري السعودي قـائم علـى الاستيراد دائماً مما خلق طبقة من الرأسماليين الذين يمارسون دور الوكلاء للشركات الاجنبية العاملـة في البلد. وحينما تفكر الدولة أو القطاع الخاص بإنشاء مصنع أو شركة لتنـشيط الحركـة التجاريـة والاقتصادية، تقوم باستيراد التقنيات والمعدات والآلات من البلدان الرأسمالية.

وباختصار فإن نموذج التنمية السعودية بتحدياته الذاتية والموضوعية يعبر بعمق عن مـسألة التبعيـة والتخلف في أبعادهما المجتمعية الشاملة، وعلى جميع الصعد والمستويات، ورغم الوصـول الـشكلي لمرحلة الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس في الاقتصاد السعودي، إلا أنه وبحكم التوجهات الانمائية السعودية سرعان ما تبتعد عن هذه المرحلة أو المستوى، لأنها لا تملك المقومات السياسية الفعلية التي تمكنها من بلوغ هذه المرحلة والمستوى، لان ذلك مرهون بطبيعة الحال بحدوث تحولات جذرية فـي النظام، لاشك أنها تصطدم مع مصالح النخب الحاكمة سياسياً، اقتصادياً ، مما يجعلها حائلاً ومانعاً امام أي توجه تنموي حقيقي.

ودون الدخول في مضاربات فكرية، فإن أمام الاقتصاد السعودي طريقين لا ثالث لهما، طريق التنميـة التابعة، وهي ستفرز كما أكدت الخبرات النظرية والتاريخية مزيداً من المـشكلات الاقتـصادية التـي تجعل البلد يراوح مكانه، وبالتالي الدوران في الفلك الاستعماري البغيض.

والتنمية المستقلة التي تعني :

الاعتماد على الذات في البناء الاقتصادي .

توفير الحاجات الضرورية للمواطنين.

تنمية القدرات الإنسانية والبشرية، بإعتبار أن الإنسان هو الرأسمال الحقيقي لأي تنمية وتطور وتقـدم، وتشجيع القوى الاجتماعية والسياسية للمشاركة بإمكانياتها وآرائها وتصوراتها في عملية التنمية.

إرادة الفعل المستقل، إذ أن أهم عناصر تنمية الإرادة، فكل تجربة تنمية ناجحة كانت مستقلة بالضرورة.

فك الإرتباط الهيكلي مع المراكز الإمبريالية العالمية.

ولا شك أن علاج المشكلات الإقتصادية السعودية الحالية، لن تحل إدارياً أو فنياً أو تكنولوجياً، وإنما سياسياً أولاً بإقامة نظام سياسي عادل يشرك الجماهير في عملية القرار السياسي، وينظم علاقته بالرعية، ويضع فرص عمل مساوية للجميع بدون إنحياز أو تمييز. ولا مناص من ذلك لإنهاء المعضلات الإقتصادية . إذ أن من الشروط الأساسية للخروج من المأزق الإقتصادي هو تأسيس الفضاء السليم من إشاعة الديمقراطية والحرية، لكي تشترك جميع الطاقات والكفاءات في عملية البناء الإقتصادي المستقل.

ما العمل؟

بعد أن تعرفنا على مواقع الظلم والإضطهاد التي تمارس بحق المواطن في العربية السعودية، لا بد من العمل والتحرك الجاد لإزالة هذا الظلم وتحقيق قيم الحرية والعدالة في مجتمعنا.

إذ من المستحيل أن يرتفع الظلم بدون سبب، فالسبيل الوحيد لرفع الظلم هو مقاومته ومحاربته بكل الوسائل المتاحة لإنهاءه من الوجود السياسي والإجتماعي والثقافي والإقتصادي . فما هو العمل المطلوب منا جيمعاً لذلك؟.

برنامج العمل

أولاً : تطوير فقه المطالب

إن المطالبة بالحقوق والحريات ليست أمراً شكلياً وإنما هي بحاجة إلى التعلم والخبرة وفهم مجريات الأحداث والأمور والقوانين والآليات التي تتحكم في مسائل الحقوق والحريات، ويمكننا أن نطور (فقه المطالب) عن طريق الخطوات التالية:

١ ـ نشر وتعليم ثقافة المطالبة والحرية ، إننا جميعاً مطالبون بحملة توعية، وتبشير المواطنين جميعاً بحقوقهم والفوائد التي يجنوها من الحرية وأنها ليست هبة من الحكومة بل هي حق ينبغي أن ننتزعه بالجهاد والجهود، والمطالبة من الحكومة إننا ينبغي لنا أن نحطم حاجز الجهل السياسي والحقوقي الذي يعيشه المواطن، لأنه هو الحاجز الأول الذي يتكأ عليه كل نظام إستبدادي وديكتاتوري.

٢ ـ توسيع دائرة المطالب: إن الإنغلاق والإنطواء والمطالبة في إطار الدائرة الضيقة لا يطور فقه المطالب في المجتمع، بينما توسيع دائرة المطالب بحيث تستوعب كل المجتمع وكل الوطن بتنوعه ومشاكله المختلفة هو السبيل التطوير فقه المطالب.

٣ ــ الإنتقال في المطالبة من الحالة الفردية إلى الحالة الجمعية: بمعنى أن الأهداف التي يسعى الجميع لتحقيقها عن طريق المطالبة والضغط بمختلف السبل والأشكال، تتطلب الإنتقال المنظم والواعي من مرحلة الانفعال الفردي إلى مرحلة التفاعل الجمعي في إطار خطة مشتركة واضحة تتجه كل الجهود والطاقات نحو تحقيقها في الواقع الخارجي، فليبحث كل واحد منا عن أخوة له يشاركونه العمل والتحرك لنيل المطالب والحقوق.

إننا جيمعاً مسؤولون عما يجري في بلادنا، فعلينا أن نعمل بكل قدراتنا وإمكاناتنا من أجل تحقيق الحرية في واقعنا السياسي والاجتماعي.

إن كل واحد منا قادر أن يضيف قوة جديدة إلى قوة العمل والتحرك والمطالبة بالحقوق.

عن طريقة هذه الخطوات نتمكن من تطوير فقه المطالب، فليسعى كل واحد منا إلى دعوة الآخرين إلى تحمل واجباتهم الوطنية والتاريخية.

ثانياً : فضح النظام إعلامياً وسياسياً

لا شك أن العالم بأسره، يدين الديكتاتورية والإستبداد، ويدعم معنوياً ومادياً كل القوى والجهات التي تحارب الظلم وتقاوم آثاره المختلفة في المجتمع.

ولكن من المؤلم حقاً أن الكثير من شعوب العالم لا تعرف مدى المعاناة التي يعانيها شعبنا من جراء الظلم والإستبداد والحكم المطلق.

ومن المؤكد أن جميع أبناء الوطن مسؤولون عن تبليغ ظلامة شعبنا إلى مسامع العالم، حكوماته، وصحفه، ومؤسساته الإعلامية والحقوقية وما أشبه.

ينبغي أن يتحول كل واحد منا إلى مؤسسة إعلامية وسياسية لفضح النظام، وتوضيح حقيقته السياسية البشعة القائمة على التفرد والنفي والقمع والإقصاء إلى العالم.

والجدير بالذكر في هذا المجال، أن السلطة السعودية تبذل الملايين من الدولارات في سبيل تحسين سمعتها وصورتها في العالم، لذلك فهي تهتز وتخاف من كل عمل ونشاط إعلامي وسياسي جاد ومتوجه لفضح السلطة وممارستها الحاقدة ضد شعبها ومواطنيها.

إننا مسؤولون عن توصيل صوتنا وظلامتنا وجراحاتنا إلى العالم.

ثالثاً : تكامل أبعاد النضال

إن تحقيق مطالب الإصلاح السياسي في العربية السعودية، ليس أمراً سهلاً أو عملية أحادية الجانب. بل هي بحاجة إلى تكثيف الجهود وتكامل أبعاد النضال، والمطالبة لكي تؤتي عملية المطالبة ثمارها المرجوّة وتكامل أبعاد النضال يعني أيضاً أن تتوجه الضغوط وتتكثف المطالبة بالإصلاح السياسي والديمقراطية من مختلف الجهات والمستويات، وبمختلف الطرق والسبل، فلا يمكن مثلاً أن نحقق الإصلاح السياسي والديمقراطية في بلادنا بالمواعظ والخطابات فقط، كما لا يمكننا أن نحقق ذلك بالعمل السياسي وحده. وإنما نحقق الإصلاح السياسي والديمقراطية عن طريق تشكيل خريطة كاملة

من الأعمال والجهود المتعددة الجوانب والأبعاد، عن طريق هذه الخريطة نحقق الطموح ونصل إلـــى الهدف.

وأخيراً: إننا نطمح إلى نظام لا يقمع التعدد بل يغنيه ، ولا يحارب التنوع بل يرعاه، عن طريق فـــتح المجال لكل القوى والتيارات للتعبير عن آرائها ومشاريعها وبرامجها.

والسبيل الوحيد إلى كل ذلك هو النظام السياسي الذي يعتبر الديمقراطية منهجه الأساسي فـــي الحكـــم وتسيير شؤون الدولة المختلفة. والديمقراطية هي الصيغة الحضارية اليوم لتنظيم عملية التعدد والتنوع في الآراء والعقائد والإختيارات وقد قال تعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون).

صدق الله العظيم.